وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية

أسست عام ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
الوعي الإسلامي
AL-Waei AL-islami
مجلة كويتية شهرية جامعة

مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي

تأليف
د. عبد الرزاق حسين أحمد

الإصدار
الثالث والثلاثون
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب بحث محكّم منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العلوم الشرعية ، العدد التاسع ، شوال ١٤٢٩هـ.

مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية

أسست عام ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م

الوعي الإسلامي

AL-Waei AL-islami

مجلة كويتية شهرية جامعة

تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت - في مطلع كل شهر هجري

جميع الحقوق محفوظة

الإصدار الثالث والثلاثون
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

العنوان:
ص.ب ٢٣٦٦٧
الرمز البريدي ١٣٠٩٧ الكويت
هاتف: ٢٢٤٦٧١٣٢ - ٢٢٤٧٠١٥٦ - ١٨٤٤٠٤٤
فاكس: ٢٢٤٧٣٧٠٩

البريد الإلكتروني:
info@alwaei.com

الموقع الإلكتروني:
www.alwaei.com

الإشراف العام:
رئيس التحرير
فيصل يوسف العلي

تصدير

الحمد للّه الذي أنزل على عبده الكتاب تبصرة لأولي الألباب ، وأودعه من فنون العلوم والحكم العَجب العُجاب ، وجعله أجلّ الكتب قدراً ، وأغزرها علماً ، وأعذبها نظماً ، وأبلغها في الخطاب .

وأشهد أن لا إله إلّا اللّه وحده لا شريك له ربّ الأرباب ، الذي عنت لقيّوميّته الوجوه وخضعت لعظمته الرّقاب ، وأشهد أنّ سيّدنا محمداً عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشّعوب وأشرف الشّعاب إلى خير أمّة بأفضل كتاب ، صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم المآب .

وبعد ، فإنّ العلم بحر زخّار لا يدرك له من قرار ، وطود شامخ لا يسلك إلى قمّته ولا يصار ، من أراد السّبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولاً ، ومن رام الوصول إلى إحصائه لم يجد إلى ذلك سبيلاً .

إنّ كتابنا القرآن لهو مفجّر العلوم ومنبعها ، ودائرة شمسها ومطلعها ، أودع فيه سبحانه وتعالى علم كلّ شيء ، وأبان فيه كلّ هدي وغيّ فترى كلّ ذي فنّ منه يستمدّ وعليه يعتمد ، فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج الحلال والحرام ، والنّحويّ يبني منه قواعد إعرابه ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه ، والبيانيّ يهتدي به إلى حسن النّظام ويعتبر مسالك البلاغة في صوغ الكلام ، وفيه من القصص والأخبار ما يذكّر أولي الأبصار ، ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به أولو الفكر

والاعتبار ، إلى غير ذلك من علوم لا يقدر قدرها إلّا من علم حصرها ، هذا مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب تبهر العقول ، وتسلب القلوب ، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلّا علّام الغيوب .

لذلك كلّه كان القرآن الكريم موضع العناية الكبرى من الرسول ﷺ وصحابته ، ومن سلف الأمّة وخلفها جميعاً إلى يومنا هذا .

وقد اتّخذت هذه العناية أشكالاً مختلفة ، ومن هذه الأشكال ما قام به فضيلة الأخ الدكتور عبدالرزّاق حسين أحمد من البحث في مسألة مهمّة من مسائل القرآن الكريم اختلف فيها العلماء بين الإثبات والنّفي ، وهي "مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم" حيث هدف هذا البحث إلى تصوير المسألة واستعراض أقوال العلماء وأدلّة كلّ قول مع المناقشات والترجيح ، وتسليط الأضواء على الأسباب التي دعت إلى القول بتكرار النزول ، وقد انتهى هذا البحث إلى جملة من النتائج المهمة ، أوردها المؤلف في بدايته .

هذا ، وقد دأبت مجلّة الوعي الإسلامي- كعادتها - على انتقاء المواضيع والأبحاث العلميّة القيّمة لتكون من ضمن إصداراتها الثقافية ، فكان هذا البحث هو إصدارها الذي يحمل رقم (٣٣) ليُضاف إلى سلسلة إصداراتها العلمية .

وفي الختام لا يسع أسرة تحرير مجلّة "الوعي الإسلامي" إلّا أن تتقدّم

بالشكر الجزيل والثناء العاطر الجميل للمؤلّف على جهوده المبذولة في خدمة كتاب اللّه العزيز ، سائلين اللّه عزّ وجلّ أن يثقّل به موازينه ، وأن ينتفع الجميع بما في هذا البحث من نفائس العلم وذخائر المعرفة .

مجلّة الوعي الإسلامي

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم ، وهي مسألة تنازع فيها العلماء ما بين منكر ومثبت .

وقد هدفت الدراسة إلى تصوير المسألة واستعراض أقوال العلماء وأدلة كل قول مع المناقشات والترجيح ، وتسليط الأضواء على الأسباب التي دعت إلى القول بتكرار النزول .

وقد انتهى البحث إلى جملة من النتائج أبرزها :

١- ينبغي تضييق دائرة القول بتكرار النزول ؛ لأنَّ الأصل هو عدم التكرر ، فلا يقبل إلا ما قامت الأدلة الصحيحة على إثباته ، ولم يمكن الجمع أو الترجيح .

٢- أنَّ هذه المسألة تتردد بين إفراط وتفريط ، وأنَّ الحق فيها اتباع الوسط الذي لا يميل إلى التجويز الكلي ولا الإنكار الكلي .

٣- أغلب دعاوى تكرار النزول تبرز عند تعدد روايات أسباب النزول وتعارضها ، أو عند الاختلاف في تحديد المكي والمدني .

٤- يخطئ البعض عندما يجعلون تكرار النزول ملجأً يلجأ إليه عند عدم التوفيق بين روايات أسباب النزول .

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

مقدّمة

الحمد للّه الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، والمنزِّل للقرآن مفرقاً في ثلاث وعشرين سنةً حسب الوقائع والأحداث ومقتضيات الأحوال .

والصلاة والسلام على أفضل من قرأ القرآنَ وفسَّره ، والذي نزلت في حقه ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ ﴾[الإسراء : ١٠٦]

أما بعد : فإنَّ الاشتغال بالأبحاث المتصلة بالقرآن وعلومه أجلُّ عمل وأشرفه ، قال ابن خالويه (١) : «والاشتغال بتعلم القرآن وتعلمه والبحث عن علومه ليس كالاشتغال بسائر أصناف العلوم ؛ لأنَّ فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه» (٢) .

---

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، من أشهر من ألَّف كتب الاحتجاج بالقراءات ، ومنها : إعراب القراءات السبع وعللها ، والحجة في القراءات السبع ، توفي - رحمه الله - سنة (٣٧٠هـ) .

ترجمته : غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٢٣٧) .

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (١/ ٣٥) . والشطر الأخير من كلام ابن خالويه اقتباس من حديث أبي هريرة ، أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في السنة (١/ ١٥٠) ، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ١٦٥-١٦٦) .

وروي مرسلاً عن شهر بن حوشب ، أخرجه أبو داود في مراسيله رقم (٥٣٧) ، وابن الضريس في فضائل القرآن (ص :٧٨) .

وبين يديك أيها القارئ الكريم «مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم» ، وهي مسألة كانت تشغل بالي منذ تحضيري لرسالتي الماجستير الموسومة بـ((المكي والمدني في القرآن الكريم : دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة الإسراء))[1] ، وكنت أجمع آنذاك بعض المتناثر في المسألة ، وكم كانت الأمنية كذلك أن أجد إجاباتٍ شافيةً على التساؤلات التي كانت موضعَ إثارةٍ في نفسي ، ولا يمكن الإجابة عنها بيسر وسهولة ، بل الأمر يتطلب درس المسألة من جوانبها كافة تأصيلاً وتنقيحا ومراجعة ، وتتلخص تلك الأسئلة في الآتي :

١- ما مفهوم تكرار النزول في القرآن الكريم ؟ أهو نزول بوحي جديد أم بالوحي الذي سبق ؟ .

٢- ما هي الأسباب والدوافع التي أدَّت إلى القول بتكرار النزول ؟ .

٣- لماذا يلجأ بعض العلماء والباحثين إلى القول بتكرار النزول بمجرد التعارض الظاهري ؟ أليست المسألة تحتاج إلى تأن وروية أم أنَّها صارت

=وضعفه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣/ ٥٠٥) وقال : ((وبالجملة فالحديث ضعيف لاضطرابه وإرساله وضعف راويه)) .

(١) تمت مناقشة الرسالة بتاريخ ١٤/ ٦ / ١٤١٧هـ ، وصدرت الطبعة الأولى في مجلدين عن دار ابن عفان للنشر والتوازيع عام١٤٢٠هـ ، وأكمل النصف الثاني من القرآن لنيل درجة الدكتوراه الزميل الدكتور محمد بن عبد العزيز الفالح عميد كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

سبيلاً للتوفيق بين الروايات المتعارضة ؟ (١) .

٤ – لماذا لم يعرض الباحثون هذه الروايات المتعارضة على محاكمات نقدية في أسانيدها ومتونها ؟ أم أنَّهم راضون بعدم الخروج فيما رسمه الزركشي في البرهان والسيوطي في الإتقان ؟ .

– أليس من الأولى والأجدر تكميل ما بناه الزركشي والسيوطي بدل الاكتفاء بأقوالهما حتى في الأمثلة المضروبة ؟ .

إنَّ الباحث المتأمل في هذه المسألة يدرك تماماً أنَّ هذا البناء لمْ يكتمل بعد ، وأنَّه بحاجة إلى مزيد تنقيح وإنضاج .

---

(١) من الطريف في هذا المقام أن نقول : إنَّ اللجوء إلى القول بالتعدد عند عدم التوفيق بين الأقوال قضية طالت مسائل عديدة في الشريعة ، فها هو أبو شامة المقدسي يرى القول بتعدد الإسراء والمعراج فيقول : ((وقد نظرت – والحمد لله – في اختلاف الأحاديث ، وما سبق من أقوال العلماء ، فوقع لي في الإسراء معنى حسن ، فيه جمع بين ذلك كله – إن شاء الله تعالى – وهو أن يقال : أُسري بالنبي صلى الله عليه وسلم مراراً قبل البعثة وبعدها)) نور المَسرى في تفسير آية الإسراء لأبي شامة (ص :١٢١) .

وقد تتابعت ردود العلماء على هذا القول ، قال ابن القيم : ((وهذه طريقة ضعفاء الظاهرية من أرباب النقل الذين إذا رأوا في القصة لفظة تخالف بعض الروايات جعلوه مرة أخرى ، فكلما اختلفت عليهم الروايات عدَّدوا الوقائع ، والصواب الذي عليه أئمة النقل أنَّ الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة ، ويا عجباً لهؤلاء الذين زعموا أنَّه وقع مراراً كيف ساغ لهم أن يظنوا أنَّه في كل مرة تفرض عليه الصلاة خمسين ، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمساً)) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (٢/ ٤٩) ونقلت هذا الكلام بطوله لنفاسته .

٥- إذا كان علماء النحو بذلوا جهوداً مضنية في تخريج العديد من الأبيات الشعرية وتوجيهها بعدما أربكت قواعد النحو وأصوله فَلِم لا تكون مثل هذه المحاولة لدى باحثي الدراسات القرآنية ؟ .

إنني على يقين أنَّ هؤلاء الباحثين لو عُنُوا بدراسة الأبحاث التخصصية بدلا من الكتابات العمومية ، وأفادوا من منهج المحدثين في تطبيق قواعدهم النقدية ، لخلَّصوا الدراسات القرآنية من شوائب الأقوال المتناقضة والروايات الضعيفة التي تعجُّ بها كتب علوم القرآن .

٦- هل القول بالإنكار المطلق يكون علاجاً ومخلِّصا في إشكالية المسألة؟ أم أنَّه زاد الطين بلة كما يقال ؟ .

هذه الأسئلة وغيرها كانت تجول في خاطري مما جعلني أستشعر أهمية هذا الموضوع من جهة ، وخطورته ووعورة مسالكه من جهة أخرى .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية «فإنَّ تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم» .(١)

ولا يخفى عندئذ حاجة المكتبة الإسلامية بوجه عامٍ والتفسيرية بوجه خاص إلى من يجلِّي القولَ في هذه المسألة الهامة تجليةً مبنية على دراسة علمية تأصيلية .

ومن هنا أحببت أن أدلي بدلوي فاستعنت بالله تعالى في جمع شتات المسألة ، وقمت بتفتيش طويل في بطون كتب علوم القرآن والتفاسير قديمها وحديثها .

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية (ص :٤٨) .

وتنبع أهمية هذه المسألة ودواعي اختيارها أيضاً :

أولاً : أنَّ هذه المسألة كانت ولا زالت محلَّ نزاع وإشكال بين أهل العلم قديماً وحديثا ما بين مجيز ومانع ، فاستدعى الأمر وجود دراسة تعرض أقوال أهل العلم وأدلتهم مع المناقشات ، ومن ثَمَّ بيان القول الراجح بدليله العلمي .

ثانياً : اللافت للنظر أنَّ هذه المسألة رغم ورودها في مؤلفات علوم القرآن وفي ثنايا كتب التفاسير لم تحظ بالعناية التي تتناسب مع أهميتها ، ولم أقف حسب علمي على دراسة متخصصة أفردت هذه المسألة بتأليف مستقل .

ثالثاً : أشار إلى جدارة هذه المسألة بالبحث والدراسة غير واحد من أهل العلم والباحثين المعاصرين ، ودعوا إلى توجيه الروايات المتعارضة ، وإزالة أسباب الإشكال في المسألة .

- يقول السيوطي - رحمه الله - :«فإن استويا - أي روايات أسباب النزول المتعارضة - فهل يحمل على النزول مرتين ، أو يكون مضطربا يقتضي طرح كل منهما ، عندي فيه احتمالان . . . والبارع الناقد يفحص عن ذلك» (١) .

- ويقول الدكتور محمد الشايع :«وهي مسألة تحتاج إلى دراسة تجمع الأقوال ،وتنظر في الأدلة ، وتمحص الروايات التي بني عليها هذا القول للوصول إلى الحق فيها حيث تعددت الأقوال» (٢) .

---

(١) التحبير في علم التفسير للإمام السيوطي (ص :١٧٦) .

(٢) نزول القرآن الكريم للدكتور الشايع (ص :٨٠) .

- ومن النتائج التي توصل إليها الباحث في أطروحته الماجستير القول بـ «أنَّ مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم مسألةٌ تحتاج إلى جمع الروايات الواردة في الآية ، والمقارنة بينها ، وعرض دقيق لأقوال أهل العلم ، ثم ترجيح ما يظهر أنَّه هو الراجح ؛ إذ تبين أنَّ كثيراً مما قيل بتكرر نزوله أنَّهم يعنون بتعدد أسبابه» [1] .

- وكان من ضمن الاقتراحات التي قدمها الدكتور عبد الحيكم الأنيس في ختام تحقيقه للكتاب الفذ «العجاب في بيان الأسباب» للحافظ ابن حجر ما نصه : «دراسة علم أسباب النزول دراسة استقرائية تامة من حيث التطبيق ، لإظهار الآيات التي تعددت أسبابها ، أو تعددت بسبب واحد ، والتي تكرر نزولها . . . وعند ذلك يطوى هذا الملف ، وتظهر النتائج الحاسمة في استقرار بعض هذه القواعد أو زوالها» [2] .

- ويقول الدكتور سليمان القرعاوي : «وينبغي أن يكون المفسر على حذر ويقظة في التعامل مع أسباب النزول حين تتعدد الأسباب وتتعارض ، وحين يتعارض الصحيح مع الصحيح أو مع الضعيف ، وحين يكون مرجحاً . . . وهو بحث يستحق العناية ، وما زال فيه إعواز كما قال السيوطي» [3] .

---

(١) المكي والمدني في القرآن الكريم (٢/ ٨٥٨) .

(٢) العجاب في بيان الأسباب (٢/ ٩٣١) .

(٣) مصطلحات علوم القرآن عرض وتحليل واستدراك للدكتور سليمان القرعاوي (ص : ٣٥٠) .

رابعاً : لاحظت أنَّ بعض الباحثين الذين كتبوا في علوم القرآن لم يكلّفوا أنفسهم عناء توجيه الروايات المتعارضة في هذا الباب ، فعند أدنى تعارض وتعدد في أسباب النزول يذهبون إلى القول بتكرار النزول ، فحتىّ لا يتفاقم الخطر ويقع في شراكه غيرهم من الباحثين والقراء ، أردت أن أسهم إسهاماً متواضعا في تصحيح مسار هذه المسألة ، لعل ذلك يزيل بعض إشكالاتها ، ويفتح الباب لدراسات لاحقة تكمل هذا العمل من حيث انتهى .

ولعل الدكتور عبد المنعم النمر لم يعد الحقيقةَ عند ما صوَّر حالة المجوزين للقول بتكرار النزول بتوسع بقوله :«نعتمد الروايتين ونقول بأنَّ الآية نزلت مرتين في مكة وفي المدينة ونستريح ،كما ذهب المشتغلون بأسباب النزول من العلماء» (١) .

---

(١) علوم القرآن الكريم للدكتور عبدالمنعم النمر(ص :١١٣) .

خطة البحث

بعد النظر في مادة البحث قسمته إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة ، أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره ، وخطة البحث ، والمنهج الذي سرت عليه ، والدراسات السابقة في الموضوع .

وأما المباحث فهي على النحو التالي :

المبحث الأول : تعريف تكرار النزول لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : أسباب القول بتكرار النزول .

المبحث الثالث : أقوال أهل العلم في مسألة تكرار النزول، وتحته مطالب .

المطلب الأول : المجيزون لتكرار النزول وأدلتهم .

المطلب الثاني : المنكرون لتكرار النزول وأدلتهم .

المطلب الثالث : المتوسطون في المسألة .

المطلب الرابع : بيان القول الراجح .

المبحث الرابع : ذكر السور التي قيل بتكرر نزولها عرض ودراسة .

المبحث الخامس : ذكر الآيات التي قيل بتكرر نزولها عرض ودراسة .

الخاتمة : وفيها أبرز النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها .

منهج البحث :

إنَّ المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث يتبين من خلال النقاط التالية :

١- التتبع والاستقراء في طيات كتب علوم القرآن والتفاسير قديمها وحديثها بغية استخراج المادة العلمية ذات الصلة بالمسألة .

٢- عرض المسألة بأسلوب علمي ذاكراً أقوال أهل العلم وأدلتهم مع المناقشات والترجيحات وأوجه الترجيح .

٣- حرصت على الموضوعية والحياد التام عند سرد الأدلة والترجيح ، وكان اتباع الدليل وقوته هو شعاري الوحيد ، ورحم الله ابن القيم القائل :«ونحن نذكر مأخذ هذه الأقوال ، وما لكل قول وما عليه ، وما هو الصواب من ذلك الذي دل عليه الكتاب والسنة على طريقتنا التي منَّ الله بها ، وهو مرجو الإعانة والتوفيق » .[(١)]

٤- وهناك أمورٌ أخرى ، وهي من مقتضيات البحث العلمي كالتوثيق العلمي من المصادر والمراجع ، وتخريج الأحاديث والحكم عليها ، وغير ذلك مما هو معلوم لدى أهل الصنعة .

هذا وإني لآمل أن يكون لهذا البحث فائدةٌ في مجال تأصيل مسائل علوم القرآن ومراجعتها ، وإعادة النظر فيما لا يستند إلى أدلة صحيحة ،

---

(١) الروح (ص :٩٣) .

كما أود أن أشير إلى أنَّ هذا البحث ما هو إلا خطوة أولية ، لذا فهو بحاجة إلى تعمق أوسع ، وتحليل أدق ، اللذين حال دونهما ضيق الوقت ، والبعد عن أجواء العلماء .

وأخيرا : دونك «مسألة تكرار النزول» تجليةً لمفهومها ، وتوضيحا لجذورها وأسبابها ، وبياناً لمسالك العلماء في توجيهها .

وختاماً : أسأل الله العلي القدير أن يوفقني إلى ما أصبو إليه ، ويفقهني في دينه ، إنَّه خير مسؤول ، وصلّى اللّه وسلّم على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدراسات السابقة في الموضوع :

لم أجد في حدود اطلاعي القاصر من تناول مسألة تكرار النزول في مؤلف مستقل ، إلاّ أنَّ أهل العلم تناولوا ذلك من خلال مؤلفاتهم في علوم القرآن والتفسير والشروح الحديثية وغير ذلك ، مع تفاوتهم في طريقة تناول المسألة توسعاً وإيجازاً .

ويصعب كذلك التحديد الجازم لأولية تناول المسألة ، ولكننا نستطيع القول أنه يكاد ابن الحصار (ت ٦١١هـ) أن يكون أول من نقل عنه القول بتكرار النزول كما يفهم من كلام الزركشي (٧٩٤هـ) في البرهان [١] ، والسيوطي (٩١١هـ) في الإتقان [٢] .

كما أنَّ القاضي عماد الدين الكندي [٣] (ت ٧٤١هـ) - صاحب كتاب «الكفيل بمعاني التنزيل» - هو أول من اشتهر عنه القول بإنكار تكرار النزول ، وعلله بعدم الفائدة ؛ إذ هو تحصيل ما هو حاصلٌ [٤] .

---

(١) انظر : البرهان (١/ ١٢٣) .

(٢) انظر : الإتقان (١/ ١١٣) .

(٣) هو أبو الحسن بن أبي بكر بن أبي الحسن عماد الدين الكندي النحوي ، من مؤلفاته تفسيره المسمى : الكفيل بمعاني التنزيل ، توفي -رحمه الله- سنة (٧٤١هـ) .
انظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر (٢/ ١٦١) .

(٤) انظر : الإتقان (١/ ١١٤) ولعل كلام عماد الدين الكندي من القسم الساقط من تفسيره ، إذ أنني رجعت إلى تفسيره فوجدت المقدمة والفاتحة وآيات من سورة البقرة في عداد المفقود .
ويبدو من نقولات السيوطي عنه أنَّه ذكر اعتراضاته على القول بتكرار النزول في=

قال السيوطي :«أنكر بعضهم كون شيء من القرآن يتكرر نزوله ، كذا رأيته في كتاب«الكفيل بمعاني التنزيل» »[1] .

ومن أهل العلم الذين اعتنوا بهذه المسألة الإمام السخاوي (ت٦٤٣هـ) من خلال كتابه«جمال القراء وكمال الإقراء» ، وقد فتح الباب على مصراعيه بإدخاله الحروف التي تقرأ على وجهين فأكثر مما تكرر نزوله[2] .

وهكذا تتابع حديث العلماء عن هذه المسألة بين الإثبات والنفي إلى أن برز على الساحة كتاب« البرهان في علوم القرآن» للإمام الزركشي والذي صار عمدةً لكل من جاء بعده ، وكان للزركشي فضل السبق والريادة في تخصيص عنوان خاص بالمسألة باسم«فصل : فيما نزل مكرراً» ، وتتبع واستقراء ما قيل إنَّ نزوله قد تكرر[3] .

ثم جاء دور منظِّر المسألة وفارس حلبتها الإمام السيوطي الذي تناول المسألة في عدة مؤلفات من مؤلفاته ، أهمها كتاب«الإتقان في علوم القرآن» ، حيث تكلم عن المسألة في النوع الحادي عشر من أنواع كتابه البالغة ثمانين نوعاً تحت عنوان«ما تكرر نزوله»[4] .

=معرض تفسيره لسورة الفاتحة .

(١) الإتقان (١/ ١١٤) .

(٢) انظر : جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي (١/ ٣٤) .

(٣) انظر : (١/ ١٢٣-١٢٥) .

(٤) انظر : (١/ ١١٣-١١٥) .

وذكرها أيضا في التحبير في علم التفسير في النوع السابع عشر [1] .

وفي تضاعيف كتابه «لباب النقول في أسباب النزول» يجد القارئ آراء وتوجيهات وتنظيرات للمسألة [2] .

ولئن كان الإمام السيوطي – رحمه الله – لجأ إلى الاتكاء على كتاب البرهان للزركشي في عرضه للمسألة فإنَّه وضع لبناتٍ وأسساً وقواعدَ في التعامل مع الروايات المتعارضة التي صارت فيما بعد محل اهتمام العلماء والباحثين .

وإذا أراد الباحث أن يتجاوز تلك الحقبة وينتقل إلى الدراسات المعاصرة فعند مراجعته لتلك الدراسات يجدها تردد ما ذكره الزركشي والسيوطي دون تقديم شيء جديد في المسألة .

ويعتبر الدكتور محمد الشايع أجود وأدق من كتب من المعاصرين في هذه المسألة ضمن كتابه «نزول القرآن الكريم» ، حيث عرض في مقدمة الكتاب ثلاث مسائل شملها موضوع «نزول القرآن الكريم» ، وهي كما رتبها الدكتور الشايع :

١- مسألة تنزلات القرآن الكريم .

٢- مسألة القول بتكرار نزول بعض السور والآيات .

٣- مسألة نزول القرآن على سبعة أحرف .

---

(١) انظر : (ص :٢١٧-٢١٩) .

(٢) انظر (ص : ١٤٠) ،(ص :١٧٨) ، (ص :٢٣٨) .

فاكتفى بدراسة الأولى والثانية ، وأما الثالثة فقد أفردت بدراسات مستقلة عدة كما يقول الدكتور[1] .

ومع نفاسة بحثه إلاّ أننا نختلف معه في بعض جزئيات المسألة ، وسيجد القارئ تفاصيل ذلك في ثنايا هذا البحث .

ومهما يكن من أمر فإنَّ دراسة الدكتور الشايع من الدراسات النادرة التي تفتح لدارسي الدراسات القرآنية آفاقاً واسعة تتمثل بضرورة إعادة النظر في بعض القواعد والأمثلة المضروبة في كتب علوم القرآن .

ما أحوجنا إلى أن ننمِّي ونطور ما أبدعه لنا علماؤنا الأوائل ، وأن نرفض الدعاوى التي تثبط الهمم كالمقولة القائلة : ما ترك الأول للآخر شيئاً .

ولله در الحافظ ابن عبد البر حينما قال :«وما كان أضر بالعلم والعلماء وبالمتعلمين من قول القائل : ما ترك الأول للآخر شيئاً»[2] .

---

(١) انظر : نزول القرآن الكريم للدكتور محمد الشايع (ص :١) .

ومن أجود تلك الدراسات المشار إليها دراسة شيخنا وأستاذنا الدكتور عبد العزيز القارئ ، وعنوانها :«حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية» ، وقد نوَّه بأهميتها غير واحد من الباحثين المتخصصين و انظر : مقدمات في علم القراءات لمجموعة من أساتذة القراءات بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية (ص :٢١) ، وفصول في أصول التفسير للدكتور مساعد الطيار (ص :٩) ، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان دراسة مقارنة للدكتور حازم حيدر (ص :٣٧٢-٣٧٣) ، وتنقيح الوسيط في علم التجويد للدكتور محمد خالد منصور (ص :٤٢) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٩٩) .

المبحث الأول : تعريف تكرار النزول لغة واصطلاحا :

تكرار النزول مركب إضافي ، ومعرفة المركب متوقفة على معرفة مفرداته ، لذا كان من الأنسب تعريف كل من اللفظين على حدة ، ثم استخلاص تعريف عام لمفهوم هذا المصطلح .

تعريف التكرار لغة :

التكرار مصدر للفعل الثلاثي الصحيح المضعَّف«كرَّر» ، وكان القياس النحوي أن يأتي على وزن«تَفْعِيل» فيقال : كرَّر تكْريراً ، نحو علَّم تعليماً ، وكرَّم تكريماً ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله في الألفية[1] :

وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقُدِّس التقديس

ويتبيَّن مما سبق إذاً أنَّ لفظ التكرار مصدر سماعي ، وكرَّ على الشيء يكرُّ كراً وتكراراً أي رجع عليه مرة بعد أخرى .

وتِكرار بكسر التاء اسم للكرِّ ، وتَكرار بالفتح مصدر للكرِّ ، جاء في الصحاح للجوهري :«قال أبو سعيد الضرير : قلت لأبي عمرو : ما بين تَفعال وتِفعال ؟ فقال : تِفعال بالكسر اسم ، تَفعال بالفتح مصدر» .[2]

ويقول غلام ثعلب[3] :«فإذا جئنا إلى تِفعال وتَفعال فالمكسور منه الاسم

---

(١) ألفية ابن مالك (ص :٤٠) .

(٢) الصحاح للجوهري (٢/ ٨٠٥) (كرر) .

(٣) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي المعروف بغلام ثعلب ، وسمي=

إلا حرفين ، وهما : تِبيان ، وتِلقاء ، والمفتوح منه المصدر»[1] .

ويقال : ناقة مُكَرَّة : تحلب في اليوم مرتين .

من خلال هذا العرض السريع لأقوال أهل اللغة يتضح لنا أنَّ مادة «كرَّر» تدل على إعادة الشيء مرة بعد أخرى .

ومن الجدير بالذكر أنَّ مادة«كرَّر» جاءت في القرآن الكريم في ستة مواضع ، وكلها اتفقت في إعطاء مدلول واحد ، وهو الإعادة[2] .

تعريف التكرار اصطلاحاً :

لم يهتم أكثر أهل العلم أن يضعوا تعريفاً اصطلاحيا لمعنى التكرار ، ويبدو أنَّ السبب في ذلك هو ظهور المعنى الاصطلاحي من خلال المعنى اللغوي ، ومع ذلك فهناك قلة قليلة من أهل العلم حاولوا أن يضعوا تعريفا ملائما لمعنى التكرار .

يقول ابن الأثير[3] في كتابه«المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»

=بذلك لأنه لازم ثعلبا زماناً طويلا وأكثر عنه ، من مؤلفاته : شرح كتاب الفصيح لثعلب ، والعسل والنحل ، توفي – رحمه الله – سنة (٣٤٥هـ) . سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٥٠٨-٥١٣) .

(١) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن لغلام ثعلب (ص :٥٨٩) .

(٢) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي(ص :٦٠٢) .

(٣) هو أبو الفتح نصر الله بن محمد الشيباني الملقب بابن الأثير ، اشتغل بالعلم ، من أشهر مؤلفاته : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، والجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور ، توفي ببغداد سنة (٦٣٧هـ) ، ترجمته : السير (٢٣/ ٧٢-٧٣) .

:«التكرار : دلالة اللفظ على المعنى مردداً» [1] .

ويقول ابن النقيب[2] في مقدمة تفسيره : «حقيقة التكرار أن يأتي المتكلم بلفظ ثم يعيده بعينه» [3] .

تعريف النزول :

النزول لغة هو الهبوط من عُلو إلى سُفل ، يقال : نزل عن الدابة .

ويطلق أيضا على الحلول ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ [الصافات] .

وللنزول إطلاقات أخرى لغوية ليس هذا المقام بمناسب لسرد جميعها .

والذي يعنينا في هذا المقام هو المعنى الأول ؛ إذ هو الذي يوصف به القرآن الكريم واللائق به ، وهو أكثر المعاني شيوعاً واستخداماً ، ومع ذلك فهناك من أهل البدع من أنكر هذا المعنى بحجة اقتضائه الجسمية والمكانية والانتقال .

---

(١) أنظر- (٣/ ٧) .

(٢) هو المفسر محمد بن سليمان بن الحسن أبو عبد الله البلخي المعروف بابن النقيب ، له تفسير كبير ، قال عنه الحافظ ابن كثير :«وكان شيخاً فاضلا في التفسير ، وله فيه مصنف حافل كبير ، جمع فيه خمسين مصنفاً من التفاسير» البداية والنهاية (١٧/ ٧١٣) .

وقال الداودي :«صرف همته أكثر دهره إلى التفسير ، وتفسيره مشهور في نحو مائة مجلد» طبقات المفسرين (٢/ ١٤٩) .

(٣) مقدمة تفسير ابن النقيب (ص :٢٢٦) .

قال شيخ الإسلام ابن تيميه في رده على زعم هؤلاء :«فإنَّ كثيراً من الناس فسَّروا النزول في مواضع من القرآن بغير ما هو معناه المعروف ؛ لاشتباه المعنى في تلك المواضع ، وصار ذلك حجة لمن فسَّر نزول القرآن بتفسير أهل البدع . . .»[1] .

وقال أيضا : «فقد تبيَّن أنَّه ليس في القرآن ولا في السنة لفظ النزول إلا وفيه معنى النزول المعروف ، وهذا هو اللائق بالقرآن ، فإنَّه نزل بلغة العرب ، ولا تعرف العرب نزولاً إلا بهذا المعنى ، ولو أريد غير هذا المعنى لكان خطاباً بغير لغتها . . .»[2] .

تكرار النزول اصطلاحاً :

وقبل أن أذكر تعريف تكرار النزول كمصطلح مركب أود التنبيه على أمرين هامين في هذا السياق :

الأمر الأول : أنني لم أر أحداً من المتقدمين والمعاصرين وضع تعريفاً اصطلاحيا لهذا المصطلح ، فكل الذين صنفوا في علوم القرآن لم يتطرقوا إلى ذلك ولو بإشارة عابرة ، لذا كان هذا التعريف محاولة متواضعة مني

الأمر الثاني : ترددت كثيراً في وضع هذا التعريف وصياغته خشية

(١) التبيان في نزول القرآن – ضمن مجموع الفتاوى – (١٢/ ٢٤٦-٢٤٧) .

(٢) المصدر السابق (١٢/ ٢٥٧) .

ولسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ – رحمه الله – رسالة لطيفة حقق فيها طريقة نزول القرآن الكريم أسماها : الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم .

أن أكـون من المنظرين للقول بتكرار النزول ، ولكن قوي العزم على تسطيره ، إذ معرفة عنوان المصطلح تعطي للقارئ تصوراً مبدئيا ، وهو أمر مقرر في القواعد الأصولية مثل قولهم «الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره»[1] ، ومقرر أيضا في القواعد اللغوية كقولهم «إذا عرفت المبتدأ فلن يغيب ذهنك عن خبره» .

فأقول بعد ذلك مستعيناً بالله تعالى :

« تكرار النزول » مسألة من مسائل علم أسباب النزول يقصد بها معرفة السور والآيات التي نزلت مرتين أو أكثر .

ويمكن أن نصوغ أيضا تعريفاً آخر وهو : مجيء الوحي بآية سبق نزولها في حادثة جديدة تتضمنها الآية نفسها .

وهنا أمر يستدعي التوضيح وهو : أنَّ تكرر بعض آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى في سورة الشعراء : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ ، و قوله تعالى في سورة الرحمن : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ،وقوله تعالى في سورة المرسلات ﴿ويل يومئذٍ للمكذبين﴾ ونحوهذا لا يدخل في إطار مفهوم تكرار النزول ؛ إذ هذه الآيات ونظائرها لا علاقة لها بأسباب النزول البتة ، كما أنَّ تكرار هذه الألفاظ بعينها أسلوبٌ من أساليب بلاغة القرآن ، ولون من ألوان إعجازه .

---

(١) انظر هذه القاعدة في : تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص :٢٧٢) .

وقد أفاضت الدراسات القرآنية التي تحدثت عن بلاغة القرآن وإعجازه الحِكم والأسرار التي جاء من أجلها هذا التكرار [١] .

ومما يحتاج إلى لفت الانتباه أيضا أنَّ من العلماء المعاصرين الذين كتبوا في علوم القرآن من فرَّق بين معنى تكرار النزول وتعدد النزول بما لا يخلو عن تكلف وتفلسف [٢] ، ولا أرى أنَّ ثمة فرقاً بين هذين اللفظين ؛ إذ ليس هناك أمور جوهرية مؤثرة تكمن في حقيقة كل منهما .

---

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص : ١٨٠) ، المثل السائر لابن الأثير (٢/ ٣٤٥) .

(٢) انظر : قضايا في علوم القرآن تعين على فهمه للدكتور السيد أحمد عبد الغفار (ص :٥٣-٥٤) .

المبحث الثاني : أسباب القول بتكرار النزول

ثمة أسباب ألجأت بعض العلماء والباحثين إلى القول بتكرار النزول ، وتتلخص تلك الأسباب فيما يلي :

السبب الأول : تعدد روايات أسباب النزول وتعارضها ، فصار القول بذلك ملجأً يُلْجَأُ إليه عند عدم التوفيق بين تلك الأقوال .

قال الزركشي :«وما يذكره المفسرون من أسباب متعددة لنزول الآية قد يكون من هذا الباب - أي تكرار النزول -» (١) .

وقال السيوطي :«ومنه كل ما اختلف في سبب نزوله ،أو تأخر وقته ، وسند كل من الروايتين صحيح ، ولم يمكن الجمع ، وهو أشياء كثيرة ، ومن راجع أسباب النزول وجد من ذلك كثيراً» (٢) .

ويقول الدكتور السيد أحمد عبد الغفار في هذا السياق :«فإنَّ ما تحفل به قضية أسباب النزول من آراء وخلافات أوجدت كثيراً من المشكلات التي يتعرض لها الباحث ... وربما يكون ذلك هو الدافع إلى القول بتكرار النازل» (٣) .

السبب الثاني : الاختلاف في مكية سورة أو مدنيتها ، أو أن يقال : إنَّ الآية نزلت في المدينة في حين أنَّ السورة التي اشتملت عليها مكية ، وقد يكون العكس .

---

(١) البرهان (١/ ١٢٥) .

(٢) التحبير في علم التفسير (ص :٢١٧-٢١٨) .

(٣) قضايا في علوم القرآن (ص :٥٩-٦٠) .

والأمثلة في ذلك عديدة ، بل أغلب دعاوى تكرار النزول من هذا الباب .

السبب الثالث: الاختلاف في أوجه القراءات ، وقد أشار إلى هذا السبب من توسع في هذا الباب كالإمام السخاوي الذي علَّل القول بنزول الفاتحة مرتين بقوله :«فإن قيل فما فائدة نزولها مرة ثانية ؟ قلت : يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد ، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها ، نحو :«ملك» و«مالك» ، و«السراط» و «الصراط» ونحو ذلك» (١) .

وقال السيوطي :«قد يجعل من ذلك - أي باب تكرار النزول - الأحرف التي تقرأ على وجهين فأكثر» (٢) .

ويقول الآلوسي في توجيهه بين القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ ﴾ [الروم :٢] :«ووفق بين القراءتين بأنَّ الآية نزلت مرتين ، مرة بمكة على قراءة الجمهور ، ومرة يوم بدر كما رواه الترمذي وحسَّنه عن أبي سعيد على هذه القراءة» (٣) .

السبب الرابع : الوهم الواقع من قِبل بعض الرواة حيث يقول : «فنزل» بدل«فتلا» مما يجعل البعض يتصور عند حصول التعارض عندئذ أنَّ النزول قد تكرر .

---

(١) جمال القراء (١/ ٣) .

(٢) الإتقان (١/ ١١٤) ونقل عن القاضي عماد الدين الكندي ما مفاده أنَّ الاختلاف في القراءات دافع من دوافع القول بتكرار النزول ، انظر : المصدر السابق (١/ ١١٥) .

(٣) روح المعاني للألوسي (٢١/ ١٩) .

وأورد السيوطي في الإتقان أمثلة لمثل هذه الأخطاء [١] .

وقال في التحبير :«وربما كان في إحدى القصتين فتلا ، فوهم الراوي فقال : فنزلت ، والبارع الناقد يفحص عن ذلك» [٢] .

ولابن عاشور تنبيهات جيدة على هذا الوهم في أكثر من موضع في تفسيره ، ففي معرض رده على دعوى مدنية قوله تعالى ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴿١٣١﴾ ﴾ [طه] .

يقول :«وعندي أنَّه إن صح حديث أبي رافع [٣] فهو من اشتباه التلاوة بالنزول ، فلعل النبي صلى الله عليه وسلم قرأها متذكراً فظنها أبو رافع نازلة ساعتئذ ، ولم يكن سمعها قبل ، أو أطلق النزول على التلاوة ، ولهذا نظائر كثيرة في المرويات في أسباب النزول كما علمته غير مرة» [٤] .

(١) انظر :(١/ ١٠٧-١٠٨) .

(٢) (ص :١٧٦) .

(٣) وحديث أبي رافع المشار إليه لفظه :«أرسلني رسول الله [إلى يهودي يستسلفه ، فأبى أن يعطيه إلا برَهْن ، فحزن رسول الله ﷺ ، فأنزل الله ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار (٢/ ١٠٢) ، والطبري في تفسيره (١٦/ ٢١٤) طبعة التركي ، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٣٣١)رقم (٩٨٩) ، والواحدي في أسباب النزول (ص :٣٠٣-٣٠٤) وفي إسناده سفيان بن وكيع وهو ضعيف ، انظر : تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (١/ ٢١٧) .

(٤) التحرير والتنوير (١٦/ ١٨٠) .

السبب الخامس : عدم تطبيق منهج المحدثين في الحكم على الروايات المتعارضة في هذا الباب ، ونشأ من إهمال ذلك الوقوف على عتبة القول بتكرار النازل .

إنَّ تطبيق هذا المنهج كفيل بتضييق الدائرة ، وقد لا نجد مساغاً لكثير من دعاوي القول بتكرار النزول ، ورحم الله ابن عاشور فمن درر كلامه في هذا المقام قوله :«وأنا عاذرٌ المتقدمين الذين ألَّفوا في أسباب النزول فاستكثروا منها . . .ولكني لا أعذر أساطين المفسرين الذين تلقَّفوا الروايات الضعيفة فأثبتوها في كتبهم ، ولم ينبهوا على مراتبها قوة وضعفا»[1] .

هذه الأسباب مجتمعة أحياناً ، ومنفردة أحياناً أخرى ، هي مجمل أسباب القول بتكرار النزول ، ولست أريد أن أطيل أكثر مما قدمته ، ولكنني أسارع إلى القول أنَّه مهما كانت الدوافع التي أهابت ببعض العلماء والباحثين إلى اللجوء بالقول بتكرار النزول ، فإنَّ الباحث المدقق لا يجد دافعاً منطقياً يبرر هذا القول عند الذين يلجؤون إليه لأدنى تعارض قد ظهر لهم .

---

(١) المصدر السابق (١/ ٤٦) .

المبحث الثالث : أقوال أهل العلم في مسألة تكرار النزول

انقسم أهل العلم إزاء هذه المسألة إلى ثلاث فرق :

الفريق الأول : أثبت مسألة تكرار النزول ، وانتصر له حتى غلا بعضهم فأدخل أوجه القراءات في هذا الباب .

الفريق الثاني : أنكر إنكاراً كليا وقال : لا يوجد شيء من القرآن الكريم تكرر نزوله .

الفريق الثالث : فصَّل المسألة وتوسط بين الفريقين ، فأثبت في مواضع قليلة لصحة الأدلة عندهم ، وأنكر بقية المواضع التي قيل بتكرار نزولها .

ولكل فريق أدلته وحججه ، وفيما يلي تفصيل ذلك .

المطلب الأول : المثبتون لتكرار النزول وأدلتهم :

لعل من الأولى والأجدر قبل أن نذكر أدلة هذا القول أن نشير إلى أقطاب هذا الرأي مع ذكر نماذج من أقوالهم ، ومنهم :

١- ابن الحصار ، فقد نقل عنه السيوطي قوله :«قد يتكرر نزول الآية تذكيراً وموعظة» [(١)] .

وفي توجيهه لآيات خواتيم سورة النحل نقل عنه السيوطي أيضا قوله :«ويجمع بأنَّها نزلت أولاً بمكة قبل الهجرة مع السورة لأنَّها مكية ، ثم ثانيا بأحد ، ثم ثالثاً يوم الفتح ، تذكيراً من الله لعباده» [(٢)] .

---

(١) الإتقان (١/ ١١٣) .

(٢) المصدر السابق (١/ ١٠٧) وانظر نقولات أخرى عن ابن الحصار في التحبير في علم التفسير للسيوطي (ص :١٢٣) ، (ص :٢١٧) .

٢- السخاوي ، حيث علَّل القول بنزول الفاتحة مرتين بقوله : «يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد ، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها ، نحو «ملك» و«مالك» ، و«السراط» و«الصراط» ونحو ذلك» [١] .

٣- الزركشي ، ومن كلامه : «وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه ، وتذكيراً به عند حدوث سببه خوف نسيانه» [٢] .

٤- السيوطي ، وهو المرجع والعمدة والمنظر لهذه المسألة ، ومما قال : «صرح جماعة من المتقدمين والمتأخرين بأنَّ من القرآن ما تكرر نزوله» [٣] .

هؤلاء هم أبرز القائلين بمسألة تكرار النزول ، كما أنَّ المتتبع لأقوال بعض المفسرين يجدهم يذكرون هذه المسألة كتوجيه لروايات أسباب النزول المتعارضة [٤] .

يضاف إلى ذلك من ذهب إلى هذا الرأي من المعاصرين الذين كتبوا في علوم القرآن [٥] .

---

(١) جمال القراء (١/ ٣٤) .

(٢) البرهان (١/ ١٢٣) .

(٣) الإتقان (١/ ١١٣) .

(٤) انظر على سبيل المثال : معالم التنزيل للبغوي (١/ ٤٩) ، الكشاف للزمخشري (١/ ٢٣) ، تفسير الرازي (١/ ١٨٤) .

(٥) ومنهم : الزرقاني في مناهل العرفان (١/ ١٢٠-١٢١) ، وأبو شهبة في المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص :١٥٠) ، وصبحي الصالح في مباحث في علوم القرآن (ص :١٤٤) ، وعبد الله الجديع في المقدمات الأساسية في علوم القرآن (ص :٤٨-٤٩) ، والدكتور نور الدين عتر في علوم القرآن الكريم (ص :٥١)=

أدلة هذا القول :

استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

الدليل الأول : أنَّه لا مفر من القول بتكرار النزول بين الروايات المتعارضة في أسباب النزول ، فهو المخرج الوحيد لانتفاء ذلك التعارض .

الدليل الثاني : أنَّ للقول بتكرار النزول فوائدَ وحكماً ذكرها أهل العلم ، ولم يأت جزافاً ، ومن تلك الفوائد :

أ- التعظيم لشأن المنزل .

ب- التذكير للآية عند حدوث سببه خوف نسيانه .

جـ- تنبيه العلماء ولفت أنظارهم إلى الوصايا النافعة التي تحملها الآيات المكررة النزول (١) .

الدليل الثالث : الشواهد على وقوع تكرار النزول في القرآن الكريم أشهر من أن تنكر .

المطلب الثاني : المنكرون لتكرار النزول وأدلتهم :

من خلال تتبعي لأقوال أهل العلم لم أقف على أحد من العلماء المتقدمين يعزى إليه القول بنفي تكرار النزول ، اللهم إلا ما نقله السيوطي عن القاضي عماد الدين الكندي من القول بذلك (٢) .

= والدكتور أمير عبد العزيز في دراسات في علوم القرآن (ص :٨٣-٨٤) .

(١) انظر : البرهان للزركشي (١/ ١٢٣) ، الإتقان (١/ ١١٣-١١٤) ، مناهل العرفان (١/ ١٢١) .

(٢) انظر : الإتقان (١/ ١١٤) .

ومن ذهب إلى هذا القول من المعاصرين الشيخ طاهر الجزائري [١] ، والشيخ مناع القطان [٢]- رحمهما الله تعالى - ، والدكتور محمد الشايع [٣] ، والدكتور فضل عباس [٤] ، ووصف الأخير القول بتكرار النزول بالقول الخطير .

أدلة هذا القول :

الدليل الأول : أنَّ القول بتكرار النزول ليس فيه فائدة ؛ إذ هو تحصيل ما هو حاصل [٥] .

الدليل الثاني : أنَّ القول بعدم تكرار النزول قولٌ معتمد بالأصل ؛ إذ الأصل هو عدم تكرار النزول ، والخروج عن مقتضى ذلك أمرٌ مشكوك فيه [٦] .

الدليل الثالث : أنَّ القول بتكرار نزول القرآن الكريم يخالف قواعد التعادل والتعارض المعلومة لدى أهل العلم ؛ إذ ليس هناك ما يبرره أن يكون نوعاً من أنواع الجمع ، طالما أنَّه خلاف الأصل ، فيصار إلى غيره من أوجه الجمع أو يرجح حسب قواعد الترجيح التي قررها أهل العلم .

---

(١) انظر : التبيان في بعض المباحث المتعلقة بالقرآن للشيخ طاهر الجزائري (ص :٥٦) .

(٢) انظر : مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص :٩١-٩٢) .

(٣) انظر : نزول القرآن الكريم للدكتور الشايع (ص :٨٦ ، ١١٣) .

(٤) انظر : إتقان البرهان للدكتور فضل عباس (١/ ٣٠١) .

(٥) انظر : الإتقان (١/ ١١٤) ، التبيان لطاهر الجزائري (ص :٥٦) ، نزول القرآن الكريم للدكتور الشايع (ص :٨٥) ، إتقان البرهان (١/ ٣٠١) .

(٦) انظر : نزول القرآن الكريم للشايع (ص :٨٥) .

يقول الشيخ مناع القطان - رحمه الله - في نقده لمسألة تكرار النزول :«ولا أرى لهذا الرأي وجهاً مستساغا ، حيث لا تتضح الحكمة من تكرار النزول ، وإنَّما أرى أنَّ الروايات المتعددة في سبب النزول ولا يمكن الجمع بينها يتأتى فيها الترجيح»[1] .

ويقول الدكتور محمد الشايع :« . . .هذا التعارض المدعى وهو الحجة الأقوى لهذا القول ؛ لا يثبت عند دراسة تلك الآيات سنداً ومتنا ، وأنَّه إذا لم يمكن الجمع بينها فيمكن الترجيح ، فإذا ذهب هذا التعارض ذهب ما بني عليه من قول هو خلاف الأصل ، وهو القول بتكرر النزول[2] .

وقال أيضا في ختام دراسته :«وبهذا الترجيح وما تقدم من أدلة يتبين ضعف القول بتكرار النزول ، وعدم صحته ، وسقوط حجته ، وانتفاء حاجته» [3] .

الدليل الرابع: من لوازم القول بتكرار النزول أن يكون كل ما نزل بمكة نزل بالمدينة ، يقول القاضي عماد الدين الكندي في اعتراضاته على القول بتكرر النزول :«وبأنَّه يلزم منه أن يكون كل ما نزل بمكة نزل بالمدينة مرة أخرى ، فإنَّ جبريل كان يعارضه كل سنة» (٤) .

---

(١) مباحث في علوم القرآن (ص :٩١) .

(٢) نزول القرآن الكريم (ص :٨٦) .

(٣) المصدر السابق (ص :١١٣) .

(٤) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١١٤) .

المطلب الثالث : المتوسطون في المسألة :

يرى أصحاب هذا القول أنَّ المسألة تتردد بين إفراط وتفريط ، وأنَّ الحق فيها اتباع الوسط الذي لا يميل إلى التجويز الكلي ولا الإنكار الكلي .

ومن أبرز القائلين بهذا القول الحافظ ابن حجر الذي كثيراً ما يرفض دعاوي تكرار النزول بناء على القاعدة التي أصَّلها :«الأصل عدم تكرر النزول»[١] ، بينما نجده يميل إلى القول بتكرار النزول في آية الروح حيث يقول :«ويمكن الجمع بأن يتعدد النزول بحمل سكوته في المرة الثانية على توقع مزيد بيان في ذلك»[٢] .

ويقول الحافظ في العجاب في بيان الأسباب مقدماً الترجيح على القول بتكرار النزول :«وهذه أولى من دعوى النزول مرتين»[٣] .

وهذا فيه إشارة إلى جواز القول بالتكرار عند الحافظ حين لا يمكن الجمع أو الترجيح .

وقد تابعه بعض المعاصرين منهم :

١- الدكتور السيد أحمد عبد الغفار ، حيث يقول :«ولن نندفع إلى القول بتكرار النازل قبل أن نتحرى الدقة في قبول الرواية»[٤] .

---

(١) الفتح (٨/ ٣٧٧) .

(٢) المصدر السابق (٨/ ٢٥٣) .

(٣) العجاب في بيان الأسباب للحافظ ابن حجر (٢/ ٧٥١) .

(٤) قضايا في علوم القرآن (ص :٥٨) .

٢- الدكتور عصام الحميدان في أطروحته الماجستير «أسباب النزول وأثرها في التفسير» حيث قال: «إنَّ مجال القول بتعدد نزول الآيات قليلٌ جداً مع أنَّنا لا ننكره ولا نسرف فيه، بل نتوسط في ذلك ونقول: إذا ثبت صحة الروايات وتعذر الجمع بينها أو الترجيح، فلا مناص من القول بالتعدد، علماً بأنَّ هذا لم يقع إلا في حالات محدودة جداً»[١].

٣- الدكتور عبد المنعم النمر، ومن كلامه: «أنَّ هذا القول لا يصار إليه إلا إذا كانت الروايتان صحيحتين، ولم يمكن الجمع بينهما»[٢].

المطلب الرابع: بيان القول الراجح:

بعد عرض هذه الأقوال وأدلتها، وبعد تمحيص وجهات النظر تلك المختلفة، أجدني أميل إلى القول الثالث الذي فصَّل المسألة وتوسط بين الفريقين، وذلك للأمور الآتية:

أولاً: أنَّ هذا القولِ لم يخرج عن الأصل الذي هو عدم تكرر النزول إلا بأدلة صحيحة واضحة لا يمكن دفعها.

ثانياً: لم يحكموا بتكرار النزول بمجرد تعارض روايات أسباب النزول، بل الأمر عندهم تحكمه أدلة وقرائن دفعتهم إلى القول بذلك في المواضع اليسيرة التي قالوها.

---

(١) أنظر: (ص :١٧٢) أطروحة غير منشورة.

(٢) علوم القرآن الكريم للدكتور عبدالمنعم النمر (ص :١١٢).

ثالثاً : أنَّ كلاً من القولين : الإنكار المطلق ، والتجويز المطلق يتسمان بالتعميم في الحكم ، ومعلوم أنَّ التعميم في المسائل العويصة غالباً ما يقود إلى مجانبة الصواب ، فالأمر يتطلب إذاً تتبع جزئيات المسألة واستقرائها وتحليلها للوصول إلى الحقيقة .

رابعاً : القول بأنَّ من القرآن ما تكرر نزوله قول محققي أهل العلم ، كابن تيمية [١] ، والذهبي [٢] ، وابن كثير [٣] ، وابن حجر [٤] .

وهذا يجعلنا نعيد النظر ونتأمل في القول بالإنكار المطلق ، ففرق بين هذا الإنكار ، وبين تضييق الدائرة بالجمع أو الترجيح على ضوء قواعد الترجيح المقررة في كتب أهل العلم .

خامساً : المانعون لمسألة تكرار النزول مطلقاً محجوجون بمثل آية الروح ، فتوجيهها بترجيح رواية الصحيحين أمرٌ محرج ؛ وذلك لما يلزم منه من إسقاط رواية الترمذي ، وهي رواية صحيحة ، صححها الترمذي ، والذهبي ، والشيخ أحمد شاكر ، والشيخ الألباني .

وقال الحافظ ابن حجر : رجاله – أي الترمذي – رجال مسلم .

ولا يخفى ما في هذا القول إذاً من التعسف ، وسيأتي مزيد مناقشة

---

(١) انظر : مقدمة أصول التفسير (ص : ٤١-٤٢) ، ومجموع الفتاوى (١٧/ ١٩١) .

(٢) انظر : تاريخ الإسلام – السيرة النبوية – (ص :٢١٣) .

(٣) انظر : تفسير ابن كثير (٣/ ٦٣-٦٤) .

(٤) انظر : الفتح (٨/ ٢٥٣) .

لهذا الأمر عند ما نعرض هذه الآية للدراسة في مبحث «ذكر الآيات التي قيل بتكرر نزولها» .

سادساً : أخشى ما يخشاه الباحث المتأمل أن يكون القول بالإنكار المطلق ذريعة لمسألة أخرى لها علاقة وطيدة بهذه المسألة ، وهي : مسألة تعدد الأسباب ، فها هو عبد الرحيم أبو علبة يقول في نتائج دراسته «أسباب نزول القرآن دراسة وتحليل» ما نصه : «إنَّ القول بتعدد الأسباب غير دقيق ، والصواب تعدد القصص والحوادث ، وفي هذه الحالة لا بد من الترجيح والتغليب» (١) .

ولا يخفى عند من له أدنى إلمام بمسائل التفسير وعلوم القرآن ما لصورة تعدد الأسباب من أهمية في فهم النصوص المتعارضة .

سابعاً : أدلة القائلين بتكرار النزول - بتوسع - لم تخل من مناقشات وإلزامات غير سديدة ، فقولهم : لا مناص من القول بتكرار النزول بين الروايات المتعارضة في أسباب النزول ، يمكن أن يجاب عنه أنَّ المسألة لا تستدعي القول بالتكرار ، بل يمكن توجيه تلك الروايات بالجمع أو الترجيح .

كما أنَّ ما ذكروه من حكم وفوائد كتعظيم شأن المنزل ، وتذكير الناس خوفاً من النسيان أمر غير مطرد ، فهي تنسحب على كثير من آيات الذكر

---

(١) نقله الدكتور عبد الحكيم الأنيس في تحقيقه لكتاب العجاب في بيان الأسباب (٢/ ١٠٨) هامش (٣) .

الحكيم ، فهل هناك آية أعظم من آية الكرسي ؟ فلم لم تكرر ؟

أو ليس تذكير الناس يستوي فيه ما له سبب نزول ، وما نزل ابتداء ؟ بل إنَّ ما نزل ابتداء أحوج إلى تكرر النزول ، لأنَّ ما له سبب يتذكر به من خلال واقعة السبب .

وهكذا يبدو أنَّ هذا التعليل ضعيف المبنى ؛ إذ قصد به الإجابة عن تعارض روايات أسباب النزول لا غير .

يقول الدكتور محمد الشايع : «وهذا تعليل عليل ، وتوجيه لا يستقيم ، لأنَّ القرآن الكريم كله عظيم ، وكله وصايا نافعة ، وفوائد جامعة ، ونور وهدى وموعظة وذكرى ، فحق القرآن كله إذا أن يتكرر نزوله» [1] .

ثامناً : أدلة القائلين بمنع تكرار النزول مطلقاً لم تخل من انتقادات كذلك ، فمن أقوى أدلتهم قولهم : الأصل عدم تكرار النزول ، وهذا الدليل يمكن أن يجاب عنه أنَّ تخلف بعض الجزئيات عن القاعدة الكلية لا يخرجها عن كونها كلية ؛ لما تقرر من أنَّ الغالب الأكثري معتبر اعتبار الكلي المطرد [2] .

ومن القواعد المشهورة أيضا في هذا الصدد : للأكثر حكم الكل [3] .

كما أنَّ بعض اللوازم التي أوردوها على القول بتكرار النزول ليست

---

(١) نزول القرآن الكريم (ص :٨٤) .

(٢) انظر : الموافقات للشاطبي (٣/ ١٨١) .

(٣) انظر : المنثور في القواعد للزركشي (٣/ ١٨٣) .

بلازمة ، وقد أجاب عنها السيوطي في الإتقان [1] .

تاسعاً : أنَّ هذا القول يتسم بالتوازن في تصوير المسألة ، فهو يدعو الأطراف المتنازعة إلى التوسط في الطرح ، بعيداً عن الإفراط والتفريط .

وما أحسن في هذا المقام قول ابن السيد البطليوسي :«إنَّ من طريف أمر هذا الباب أنه قد يتولد منه مقالتان متضادتان كلاهما غلط ، ويكون الحق في مقالة ثالثة متوسطة بينهما ، ترتفع عن حد التقصير ، وتنحط عن حد الغلو ، وإذا تأملت المقالات التي شجرت بين أهل ملتنا في الاعتقادات رأيت أكثرها على هذه الصفة» [2] .

---

(١) انظر :الإتقان (١/ ١١٤-١١٥) .

(٢) التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم لابن السيد البطليوسي (ص :١٣٣) .

المبحث الرابع : ذكر السور التي قيل بتكرار نزولها عرض ودراسة

المطلب الأول :سورة الفاتحة

لو أمعن الباحث النظر إلى دافع القول بتكرر نزول الفاتحة لتبين له أنَّ السبب في ذلك هو الاختلاف في تحديد كونها مكية أم مدنية .

ولعل من الأنسب إذاً قبل أن نناقش مسألة تكرر نزول هذه السورة أن نستعرض أقوال أهل العلم في مكية الفاتحة أو مدنيتها :

المتتبع لأقوال أهل العلم في مكية الفاتحة أو مدنيتها يتحصل له أربعة أقوال :

١- أنَّها مكية ، وهو قول الجمهور .

٢- أنَّها مدنية ، وقد روي هذا القول عن أبي هريرة ، وعبد الله بن عبيد بن عمير ، وسوادة بن زياد ، وعطاء بن يسار ، ومجاهد .

٣- أنَّ السورة تكرر نزولها ، تارة بمكة وتارة بالمدينة ، وهذا القول حكاه الثعلبي ، والبغوي ، والزمخشري ، والرازي ، والسخاوي ، والزركشي ، والسيوطي ، دون أن ينسبوه إلى قائله .

٤- أنَّ النصف الأول من السورة نزل بمكة ، ونصفها الأخير نزل بالمدينة ، وهذا القول حكاه أبو الليث السمرقندي في تفسيره [1] .

ولست في مقام سرد أدلة هذه الأقوال ومناقشتها ، فذلك له دراساته

---

(١) انظر المكي والمدني في القرآن الكريم (١/ ٤٤٧-٤٥٧) .

المتخصصة ومظانه ، ولكن يهمنا هنا أن نقف وقفة مع القول بتكرر نزول الفاتحة ؛ إذ هو محل دراستنا .

مناقشة القول بتكرر نزول الفاتحة :

يمكن إبداء بعض الملاحظات على القول بتكرر نزول الفاتحة ، ومنها :

أولاً : فسَّر النبي ﷺ السبع المثاني في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [الحجر: ٨٧]

بأنها الفاتحة[١] ، وسورة الحجر مكية بالإجماع ، ومن القواعد المقررة في التفسير أنه إذا ثبت الحديث وكان نصاً في تفسير الآية فلا يصار إلى غيره[٢] .

ولابن العربي - رحمه الله - عبارة في غاية النفاسة في هذا المقام حيث يقول :«النبي ﷺ قد كشف قناع الإشكال ، وأوضح شعاع البيان ، ففي الصحيح عند كل فريق ومن كل طريق أنها أم الكتاب و القرآن العظيم . . . وبعد تفسير النبي ﷺ فلا تفسير ، وليس للمعترض إلى غيره إلا النكير»[٣] .

---

(١) جاء ذلك مسنداً إلى النبي ﷺ عن أبي هريرة كما في صحيح البخاري برقم (٤٧٠٤) ، وعن أبي سعيد بن المعلى برقم (٤٤٧٤) ، وعن أبي بن كعب كما في سنن الترمذي برقم (٢٨٧٥) .

(٢) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين للشيخ حسين الحربي (١/ ١٩١) .

(٣) أحكام القرآن (٣/ ١٣) .

وانظر كلاما نفيسا أيضا في هذا الصدد لابن عبد البر في التمهيد (٢٠/ ٢٢١) ، والقاسمي في تفسيره (١٠/ ٦٩) ، والشيخ الشنقيطي في أضواء البيان (٣/ ١٩٥) .

ثانياً: لا داعي للقول بتكرر نزول الفاتحة طالما أنه ترجح عند الجمهور مكيتها بأدلة قطعية واضحة كما سبق ، يقول ابن عاشور في هذا السياق :«وقد اتفق على أنَّها مكية ، فأي معنى لإعادة نزولها بالمدينة» (١) .

ويقول الشيخ طاهر الجزائري :«إنَّ الخلاف في بعض ذلك لا يُعتد به ، وذلك كالخلاف في الفاتحة ، فقد ثبت أنها مكية ، وهو قول الجمهور» (٢) .

ثالثاً: من الأدلة التي استند إليها القائلون بتكرر الفاتحة أنَّها سميت مثاني لنزولها مرتين ، قال الرازي في معرض تعداده بأسماء الفاتحة : «الثامن :سميت مثاني لأنها أنزلها مرتين»(٣) .

ويقول الفيروز آبادي :«وقيل نزلت بالمدينة مرة ، وبمكة مرة ، ولهذا قيل له السبع المثاني ؛ لأنها ثُنيت في النزول» (٤) .

وعند التحقيق والتأمل نجد ضعف هذا التعليل ؛ إذ أنَّ التثنية هنا بمعنى التكرير مثل المراد بالمثاني في قوله تعالى ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾[الزمر :٢٣] أي مكرر القصص والأغراض (٥) .

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ١٣٥) .

(٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن (ص :٥٧) .

(٣) تفسير الرازي (١/ ١٧٦) .

(٤) بصائر ذوي التمييز (١/ ١٢٨) .

(٥) انظر : روح المعاني للألوسي(١٤/ ٧٨-٧٩) بتصرف .

يقول ابن عاشور في بيان ضعف هذا التعليل :«وقيل سميت المثاني لأنها ثُنيت في النزول ، فنزلت بمكة ، ثم نزلت بالمدينة ، وهذا قول بعيد جداً» [1] .

وصفوة القول : ليس للقائلين بتكرر نزول الفاتحة حجة مقنعة ، فتبقى إذاً على أصلها المكي ، وكما قال الألوسي :«إنَّ نفي نزولها بالمدينة هو الأصل ، وعلى مدعي الإثبات الإثبات» [2] .

---

(١) أنظر : التحرير والتنوير (١/ ١٣٥) .

(٢) أنظر : روح المعاني (١/ ٣٤) .

المطلب الثاني : سورة الإخلاص

ذهب إلى القول بتكرار سورة الإخلاص شيخ الإسلام ابن تيمية ، والإمام الزركشي .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :«وسورة«قل هو الله أحد» أكثرهم على أنها مكية ، وقد ذكر في أسباب نزولها سؤال المشركين بمكة ، وسؤال الكفار من أهل الكتاب اليهود بالمدينة ، ولا منافاة ، فإنَّ الله أنزلها بمكة أولا ، ثم لما سئل نحو ذلك أنزلها مرة أخرى ، وهذا مما ذكره طائفة من العلماء وقالوا : إنَّ الآية أو السورة قد تنزل مرتين وأكثر من ذلك»(١) .

وقال الزركشي تحت فصل«ما نزل مكررا» :«وكذلك ما ورد في«قل هو الله أحد» أنَّها جواب للمشركين بمكة ، وأنَّها جواب لأهل الكتاب بالمدينة»(٢) .

من خلال كلام الإمامين يتبين لنا أنَّ منشأ القول بالتكرار هو تعارض روايتين في سبب نزول السورة .

ولتزداد الصورة وضوحا وجلاء فإني أذكر تلك الروايتين بألفاظهما ، ثم نعرض هذا القول للمناقشة .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٩١) .

(٢) البرهان (١/ ١٢٤-١٢٥) .

الرواية الأولى :

جاء في سنن الترمذي عن أبي بن كعب «أنَّ المشركين قالوا لرسول الله ﷺ : انسب لنا ربَّك ، فأنزل الله « قل هو الله أحد »» [1] .

الرواية الثانية :

ما روي عن ابن عباس أنَّ اليهود جاءت إلى النبي ﷺ فقالوا : يا محمد صف لنا ربك الذي بعثك ، فأنزل الله قل هو الله أحد إلى آخر السورة [2] .

وهكذا يظهر أنَّ بين الروايتين تعارضاً ، ولكن هل نجمع بينهما بالقول بتكرار النازل أم سنبحث عن توجيهات ومخارج أخرى ؟

---

(١) سنن الترمذي برقم (٣٣٦٤) كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة الإخلاص .
وأخرجه أيضا الطبري في تفسيره (٢٤/ ٧٢٧) تحقيق الدكتور عبد الله التركي ، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٩٥) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٤١٩- ٤٢٠) ، والواحدي في أسباب النزول (ص :٤٧١) ، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٤٠) كلهم من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية به ، وصححه ابن خزيمة والحاكم ووافقه الذهبي .

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٥٦٦) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٤١٩) وفي إسنادهما عبد الله بن عيسى الخزاز قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (١/ ٣٠٦) : ضعيف .
ورواه الطبري عن قتادة (٢٤/ ٧٢٩) .

هذا ما سنبينه في المناقشة الآتية :

المناقشة :

يمكن أن يناقش القول بتكرار نزول سورة الإخلاص بوجوه من المناقشات ، ومنها :

أولاً : رواية أبي بن كعب مقتضاها أنَّ السورة مكية ، وهي رواية صحيحة ، وأما رواية ابن عباس فمقتضاها أنَّ السورة مدنية ، وهي رواية ضعيفة ، ولتضييق دائرة القول بتكرار النزول نقول : قد أمكن الترجيح هنا ، وذلك باعتماد الرواية الصحيحة وإسقاط الرواية الضعيفة ، فلا يرد في السورة إذاً القول بالتكرار .

ومما يعجب منه المرء في هذا المقام أنَّ السيوطي اختار الرواية الضعيفة ورجحها ، إذ يقول في الإتقان : «فيها قولان لحديثين متعارضين في سبب نزولها ، وجمع بعضهم بينهما بتكرر نزولها ، ثم ظهر لي بعد ترجيح أنَّها مدنية كما بينته في أسباب النزول» (١) .

ثانياً : يبدو لي أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يرى القول بالتكرار في هذه السورة ، والإمام السيوطي الذي رجح القول بمدنيتها محجوجان بالضوابط والقواعد التي أصلاها في دفع تعارض روايات أسباب النزول ، ومنها : رد روايات أسباب النزول الضعيفة في مقابل الروايات الصحيحة .

---

(١) الإتقان (١/ ٤٢) وكتاب «أسباب النزول» الذي يشير إليه السيوطي هنا هو المسمى : لباب النقول في أسباب النزول ، انظر (ص :٢٣٨) .

فمن كلام ابن تيمية في هذا المقام قوله في الرد على من قال : إنَّ صدر سورة آل عمران نزل بسبب سؤال اليهود عن حروف المعجم في «آلم» قال : «فهذا نقل باطل ؛ أما أولا : فلأنَّه من رواية الكلبي ، وأما ثانياً : فهذا قد قيل : إنهم قالوه في أول مقدم النبي ﷺ إلى المدينة ، وسورة آل عمران إنما نزل صدرها متأخراً لما قدم وفد نجران بالقول المستفيض المتواتر» (١) .

وفي «منهاج السنة» يقول ابن تيمية في معرض رده على الرافضي الذي ادَّعى أنَّ سورة ﴿هل أتى على الإنسان﴾ نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين : إنَّ سورة ﴿هل أتى على الإنسان﴾ مكية باتفاق العلماء ، وعلي إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة ، ولم يدخل بها إلا بعد غزوة بدر . . . وقول القائل : إنها نزلت فيهم من الكذب الذي لا يخفى على من له علم بنزول القرآن ، وعلم بأحوال هؤلاء السادة الأخيار» (٢) .

وأما السيوطي فمن كلامه في تأصيل القاعدة المذكورة قوله : «وإن ذكر واحد سبباً ، وآخر سببا غيره ، فإن كان إسناد أحدهما صحيحا دون الآخر فالصحيح المعتمد» (٣) .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٨-٣٩٩) .

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٢٠) .

وانظر مواضع أخرى يرجح بها الشيخ على ضوء هذه القاعدة في مجموع الفتاوى (١٧/ ١٩١) .

(٣) الإتقان (١/ ١٠٢) .

ولو أردنا تتبع كلام الشيخين في هذا المجال لطال بنا المقام ، وفيما ذكرناه الكفاية .

ثالثاً : لو فرضنا جدلاً صحة الرواية الدالة على نزول السورة بسبب قصة سؤال اليهود فإنَّ هذا لا يعني بالضرورة أن نحكم بأنَّ السورة مدنية ، إذ أنَّ الحديث عنهم قد أخذ قسطه من القرآن المكي ، وأما جعل ذلك من مميزات القرآن المدني فمن باب الغلبة ، وما أجمل في هذا المقام مقالة الشيخ محمد الغزالي المعاصر - رحمه الله - إذ يقول :«وهناك آيات تعرضت لأهل الكتاب فجاء الرواة وعدّوها مدنية ، كأنَّ الكلام عن أهل الكتاب في مكة لا محلَّ له ، والواقع أنَّ هذه الروايات ينقصها التمحيص العلمي ، والتحقيق التاريخي ، وشيوعها بهذه الصورة يشبه شيوع القول بالنسخ مع ضعف سنده من ناحيتي النقل والعقل ، والغريب أنَّ هذه الروايات الواهية هي التي أثبتها دون غيرها نفر من الحفاظ أشرفوا على طبع هذا المصحف أخيراً في دار الكتب المصرية»[(١)] .

رابعاً : كثيراً ما أطلق علماء السلف لفظ«النزول» ، ويقصدون به أنَّ ذلك مما يشمل حكم السورة أو الآية التي سبق نزولها ، وليس المراد أنَّ القصة الأخيرة هي سبب نزول السورة أو الآية ، ففي مثل هذه الحالات لا يقال إنَّ النزول قد تكرر .

وفي هذا يقول العلامة القاسمي معقباً على رأي شيخ الإسلام ابن

---

(١) نظرات في القرآن لمحمد الغزالي (ص :٢٦١) .

تيمية في هذه السورة :«وقد تقدم في مقدمة هذا التفسير ومواضع أخر منه تحقيق البحث في معنى سبب النزول ، بما يدفع المنافاة في أمثال هذا فراجعه»[١] .

وقال ابن عاشور :«والصحيح أنَّها مكية ، فإنها جمعت أصل التوحيد ، وهو الأكثر فيما نزل من القرآن بمكة ، ولعل تأويل من قال : إنَّها نزلت حينما سأل عامر بن الطفيل وأربد ، أو حينما سأل أحبار اليهود : أنَّ النبي ﷺ قرأ عليهم هذه السورة ، فظنها الراوي من الأنصار نزلت ساعتئذ ، أو لم يضبط الرواة عبارتهم تمام الضبط»[٢] .

وللعلامة الدهلوي عبارات في غاية النفاسة في هذا الصدد في مواضع من كتابه «الفوز الكبير في أصول التفسير»[٣] .

وحاصل القول : أنَّ دعوى تكرر نزول سورة الإخلاص بنيت على توهم أنَّ جواب السورة لأهل الكتاب لم يكن إلا بالمدينة ، وقد زال هذا الوهم - بحمد الله - ، كما أننا اعتمدنا الرواية الصحيحة ، وتركنا الرواية الضعيفة عملاً بقواعد الترجيح المقررة لدى أهل العلم .

فلم يعد إذاً للقول بتكرار النزول وجه ولا مساغ هنا ، والله أعلم .

---

(١) تفسير القاسمي (٩/ ٥٧٣) وانظر المقدمة المشار إليها (١/ ١٨-٢٥) .

(٢) تفسير التحرير والتنوير (٣٠/ ٦١١) .

(٣) انظر : (ص :٥٥) (ص :٩٨) .

المبحث الخامس : ذكر الآيات التي قيل بتكرر نزولها: عرض ودراسة

المطلب الأول : في قوله تعالى :﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ [التوبة] .

شبهة القول بتكرر نزول هذه الآية جاءت بما ورد في الصحيح من نزول هذه الآية في استغفار النبي ﷺ لعمه أبي طالب ، ومعلوم أنَّ وفاته كانت قبل الهجرة ، بينما الآية في سورة التوبة التي هي من أواخر ما نزل بالمدينة .

قال الزركشي :«وهذه الآية نزلت في آخر الأمر بالاتفاق ، وموت أبي طالب كان بمكة ، فيمكن أنَّها نزلت مرة بعد أخرى ، وجعلت أخيراً في براءة» (١) .

وقال الحافظ ابن حجر تعليقاً على رواية البخاري في الصحيح : «وهذا فيه إشكال ؛ لأنَّ وفاة أبي طالب كانت بمكة قبل الهجرة اتفاقاً ، وقد ثبت أنَّ النبي ﷺ أتى قبر أمه لما اعتمر ، فاستأذن ربه أن يستغفر لها فنزلت هذه الآية ، والأصل عدم تكرر النزول» (٢) .

(١) البرهان (١/ ١٢٥) .

(٢) الفتح (٨/ ٣٧٧) .

ويقول السيوطي بعد إيراده للأسباب الواردة في الآية :«فنجمع بين هذه الأحاديث بتعدد النزول»[1] .

وورد في سبب نزول الآية أيضا روايات أخرى ، ولكنها ليست محل شبهة ؛ إذ يمكن أن يحمل عليها أنها من باب تعدد الأسباب ، ولا ما نع من ذلك .

ولعل من الأفضل قبل أن نذكر توجيهات أهل العلم للخروج من القول بتكرر النزول أن نذكر ألفاظ تلك الروايات لتوضيح مدى التعارض بينها ، ولنحرر محل النزاع :

الرواية الأولى :

جاء في صحيح البخاري بسنده عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال : «لما حضرت أبا طالب الوفاة دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية ، فقال النبي ﷺ : أي عم قل لا إله إلا الله أحاج لك بها عند الله ، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فقال النبي ﷺ : لاستغفرنَّ لك ما لم أنه عنك ، فنزلت ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ [التوبة]»[2] .

---

(١) الإتقان (١/ ١٠٦-١٠٧) .

(٢) صحيح البخاري مع الفتح (٨/ ٢٩١) برقم (٤٦٧٥) : كتاب التفسير باب «ما كان للنّبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين» .

الرواية الثانية :

أخرج الإمام أحمد في مسنده من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الخليل عن علي قال :«سمعت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان ، فقلت : تستغفر لأبويك وهما مشركان ؟ قال : أليس قد استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك ؟ فذكرت ذلك للنبي ﷺ ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [التوبة][1] .

الرواية الثالثة :

جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه أنَّه قال :«خرج رسول الله ﷺ ينظر في المقابر ، وخرجنا معه ، فأمرنا فجلسنا ثم تخطى القبور حتى انتهى إلى قبر منها ، فناجاه طويلاً ، ثم ارتفع نحيب رسول الله ﷺ باكياً ، فبكينا لبكائه ، ثم أقبل إلينا فتلقاه عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ما الذي أبكاك ؟ فقد أبكانا وأفزعنا ، فجاء فجلس إلينا فقال : أفزعكم بكائي ؟ فقلنا : نعم يا رسول الله ، فقال : إنَّ القبر الذي رأيتموني أناجي فيه قبر أمي آمنة بنت وهب ، وإني استأذنت ربي في زيارتها فأذن لي فيه ،

---

(١) مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٤٤) برقم(١٠٨٥) طبعة شاكر ، والحديث أخرجه أيضاً الترمذي في سننه برقم (٣١٠١) وحسنه ، والنسائي في سننه برقم (٢٠٣٦) وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي برقم (١٩٢٥) .

فاستأذنته في الاستغفار لها ، فلم يأذن لي فيه ، ونزل علي ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسۡتَغۡفِرُوا۟ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓا۟ أُو۟لِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾.

فأخذني ما يأخذ الولد لوالده من الرقة فذلك الذي أبكاني »[1] .

توجيهات وتخريجات أهل العلم في دفع القول بتكرر نزول هذه الآية :

أقوى من رأيته - حسب اطلاعي - وجَّه وحلَّ الإشكالات الواردة في هذه الآية هو الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ؛ إذ يرى الحافظ أنَّ الآية لم تنزل عقب وفاة أبي طالب مباشرة ، وإنما كان نزولها متأخراً عن ذلك بمدة طويلة ، فيقول في هذا الصدد :« والترجيح أنَّ نزولها كان متراخياً عن قصة أبي طالب جداً ، وأنَّ الذي نزل في قصته « إنَّك لا تهدي من أحببت »[2] .

وقال الحافظ أيضا :« أما نزول هذه الآية الثانية - يعني قوله تعالى « إنك لا تهدي من أحببت » - فواضح في قصة أبي طالب ، وأما نزول التي قبلها ففيه نظر ، ويظهر أنَّ المراد أنَّ الآية المتعلقة بالاستغفار نزلت بعد أبي

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٣٦) وصححه ، وفيه تساهل ؛ لأنَّ في إسناده ابن جريج وقد عنعن ، وفيه أيوب بن هانئ وقد ضعفه الذهبي في تلخيصه للمستدرك .
والحديث له شاهد عن ابن عباس عند الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٢٠٤٩) وضعفه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٤٠٨) .
(٢) الفتح (٨/ ١٩٠) .

طالب بمدة ، وهي عامة في حقه وفي حق غيره»[1] .

وقال أيضا :«ويحتمل أن يكون نزول الآية تأخر ، وإن كان سببها تقدم ، فيكون لنزولها سببان : متقدم وهو أمر أبي طالب ، ومتأخر وهو أمر آمنة»[2] .

واختيار الحافظ لهذا التوجيه له أدلته نلخصها في ما يلي :

١- الروايات العديدة الدالة على نزول الآية في غير قصة أبي طالب ، وفي هذا يقول ابن حجر :«فهذه طرق يعضد بعضها بعضا ، وفيه دلالة على تأخير نزول الآية عن وفاة أبي طالب»[3] .

٢- استغفاره ﷺ للمنافقين حتى نزلت ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ﴾ [التوبة : ٨٠] ، قال الحافظ تعليقا على ذلك«ويؤيد تأخير النزول ما تقدم في تفسير براءة من استغفاره ﷺ للمنافقين حتى نزل النهي عن ذلك ، فإنَّ ذلك يقتضي تأخير النزول»[4] .

وخلاصة رأي الحافظ هنا هو أنَّ الأسباب قد تعددت لا غير ، وجاء تصريحه بذلك بقوله :«ويؤيد تعدد السبب ما أخرجه أحمد» فذكر تلك الرواية التي سبق الكلام عليها[5] .

(١) المصدر السابق (٧/ ٢٣٥) .
(٢) المصدر السابق (٨/ ٣٧٧) .
(٣) المصدر السابق (٨/ ٣٦٧) .
(٤) المصدر السابق (٨/ ٣٦٧) .
(٥) المصدر السابق (٨/ ٣٦٨) .

ومن العلماء الذين أجابوا عن إشكالات هذه الروايات وردّوا القول بتكرر نزول الآية الإمام الطحاوي[1] ، والواحدي [2] ، والرازي [3] ، والألوسي[4] ، والقاسمي[5] ، والشيخ محمد الزفزاف من المعاصرين [6] ، وأقوالهم لا تكاد تخرج عما حرره الحافظ ابن حجر - رحمه الله - .

ومما يسترعي الأنظار في هذه الآية أنَّ الشيخ مناع القطان رحمه الله[7] ، والدكتور محمد الشايع[8] رجَّحا رواية الصحيحين ، مع أنَّ محور الإشكال في القول بتكرر النزول جاء من هذه الرواية ، ويلزم من قولهما لوازم ألخصها فيما يلي :

١- أن تكون الآية مكية ، وهي في سورة مدنية ، وهو أمر يفتقر إلى دليل صحيح صريح في الموضوع ، يقول الشيخ محمد رشيد رضا -رحمه الله- : «لما كان وجود آيات مدنية في سورة مكية ، أو آيات مكية في سورة مدنية خلاف الأصل ، فالمختار عدم قبول القول به إلا إذا ثبت برواية

(١) انظر : شرح مشكل الآثار (٦/ ٢٨٦) .
(٢) نقله عنه الألوسي في روح المعاني ولم أجده في مؤلفاته (١١/ ٣٣) .
(٣) انظر : التفسير الكبير (١٦/ ٢٠٨) .
(٤) انظر : روح المعاني (١١/ ٣٣) .
(٥) انظر : تفسير القاسمي (٥/ ٥١٦) .
(٦) انظر : التعريف بالقرآن والحديث (ص :٧٢) .
(٧) انظر : مباحث في علوم القرآن (ص : ٧٢) .
(٨) انظر : نزول القرآن الكريم (ص :١٠٠) .

صحيحة السند ، صريحة المتن ، سالمة من المعارضة والاحتمال» [١] .

٢- ترك رواية ثابتة دون مبرر ، وهي رواية علي بن أبي طالب المخرجة في مسند الإمام أحمد ، فقد حسَّنها الإمام الترمذي ، والشيخ الألباني ، وصححها الشيخ أحمد شاكر ، صحيح أنَّ رواية ابن مسعود معلولة بعدة علل ذكرها الدكتور الشايع نقلاً عن ابن عقيلة المكي [٢] ، ولكن ماذا عن هذه الرواية ؟ أمر أغفله الشيخان فلم يجيبا عليه !

وصفوة القول في هذه الآية هو أنَّ توجيه الحافظ ابن حجر توجيه له وجاهته ، ففيه جمع بين الروايات المتعارضة دون اللجوء إلى القول بتكرر النزول من جهة ، ودون إسقاط لروايات ثابتة من جهة أخرى [٣] .

قال العلامة الألوسي مثنياً على هذا التوجيه :«واعتمد على هذا التوجيه كثير من أجلة العلماء ، وهو توجيه وجيه» [٤] .

---

(١) تفسير المنار (٧/ ٢٨٤) .

(٢) انظر : نزول القرآن الكريم (ص :٩٩-١٠٠) .

(٣) هذا التحرير الدقيق والفهم الثاقب لا يستغرب من عالم مثل الحافظ ابن حجر -رحمه الله - الشهير باعتناء المسائل العويصة ، ففي مسألة الأحرف السبعة التي حيَّرت العلماء والباحثين للحافظ كلام في غاية من الجودة والتحرير ، قال عنه شيخنا الدكتور عبد العزيز القارئ - وهو المعتني أيضا بهذه المسألة عناية منقطعة النظير - : ((أما الحافظ ابن حجر العسقلاني فإنَّ كلامه يُعد من أمثل ما ذكر في بيان معنى الأحرف السبعة)) حديث الأحرف السبعة للدكتور القارئ (ص :٨٩) .
لذا استحق الحافظ أن يطلق على ألقاب لم يظفر بها إلا النزر اليسير من أئمة العلم ، كأمير المؤمنين في الحديث ، وشيخ الإسلام .

(٤)روح المعاني (١١/ ٣٣) .

وهكذا تزول الإشكالات عند البحث والتمحيص والتدقيق ، ولا نجد إلا التوافق والاتساق .

المطلب الثاني : في قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾ [هود] .

منشأ الإشكال في القول بتكرر نزول هذه الآية هو أنَّ هذه الآية كما ثبت في الصحيحين نزلت في أبي اليسر الأنصاري ، ومعلوم أنَّه لم يكن قد نزل قرآن في شأن الأنصار إلا في المدينة [1] .

وهذا السبب يتعارض – في نظر مدعي تكرر النزول – مع ما ثبت من كون سورة هود مكية بالاتفاق ، فكيف نوفق بين هذا وذاك ؟

يقول الزركشي – رحمه الله – ذاكراً هذا الإشكال ومجيبا عليه في الوقت نفسه :«ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث – أي حديث أبي اليسر – مع ما ذكرنا – يعني كون سورة هود مكية بالاتفاق – ، ولا إشكال لأنها نزلت مرة بعد مرة» [2] .

---

(١) ورواية الصحيحين كما جاء في لفظ البخاري عن ابن مسعود :«أنَّ رجلاً أصاب من امرأة قبلة ، فأتى النبي ﷺ فأخبره ، فأنزل الله ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ فقال الرجل : يا رسول الله ألِيَ هذا ؟ قال : لجميع أمتي كلهم» صحيح البخاري مع الفتح (٢/ ١٢) برقم (٥٢٦) كتاب مواقيت الصلاة ، باب الصلاة كفارة .

(٢) البرهان (١/ ١٢٤) .

ويقول الدكتور أمير عبد العزيز :«ولكي يزول الإشكال نقول بنزولها مرتين» [1] .

وقد لا يكون من منهجية البحث أن أذكر نتائجه مسبقة ، ولكن ثمة نقطة تستدعي التوضيح - وهي محور الإشكال لدى القائلين بتكرر نزول هذه الآية - ، ذلك أنَّ استثناء آية مدنية من سورتها المكية ، أو العكس ليس ممنوعاً بحد ذاته ، وإنما الأمر راجع إلى صحة النقل .

قال الحافظ ابن كثير :«ومنهم من يستثني من المكي آيات يدعي أنها من المدني . . . والحق ما دل عليه الدليل الصحيح» [2] .

ويقول ابن الحصار كما نقله عنه السيوطي :«كل نوع من المكي والمدني منه آيات مستثناة إلا أنَّ من الناس من اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النقل» [3] .

ونخلص مما سبق أن لا غضاضة عند صحة النقل من وجود آيات مدنية في سورة مكية أو العكس ، وعليه فلا إشكال في هذه الآية لصحة استثنائها من هذه السورة ، فالتصريح بالسببية واضح في رواية الصحيحين ، كما أنَّ وقوع القصة في المدينة جاء في رواية مسلم :«إني عالجت امرأة في أقصى المدينة . . .» [4] .

---

(١) دراسات في علوم القرآن للدكتور أمير عبد العزيز (ص :٨٤) .

(٢) فضائل القرآن لابن كثير (ص :١٢) .

(٣) الإتقان (١/ ٤٣) .

(٤) صحيح مسلم (٤/ ٢١١٦)برقم (٢٧٦٣) كتاب التوبة ، باب قوله تعالى«إنّ الحسنات يذهبن السيئات» .

وعند البزار في مسنده عن ابن مسعود : «أنَّ رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إني لقيت امرأة في بعض طرق المدينة . . .»[1] .

قال البقاعي بعد أن أورد رواية الصحيحين : «وهذا الحديث يؤيد قول ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ هذه الآية من هذه السورة المكية مدنية»[2] .

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - : «الآية نزلت في أبي اليسر في المدينة بعد فرض الصلوات بزمن ، فهي على التحقيق مشيرة لأوقات الصلاة ، وهي آية مدنية في سورة مكية»[3] .

والخلاصة : أنَّ توهم تكرار نزول هذه الآية يندفع بصحة استثنائها من السورة ، وقد صح الاستثناء هنا كما تبين ، مما يعني أن لا داعي للقول بالتكرار .

وقد يقول قائل : هناك روايات تدل على نزول الآية في غير أبي اليسر ، فقد قيل : إنها نزلت في عمرو بن غُزَيَّةَ الأنصاري[4] ، وقيل : إنها نزلت

---

(١) مسند البزار (٤/ ٣٤٢) برقم (١٥٣٩) وإسناده صحيح .
(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٣/ ٥٨٧) .
(٣) أضواء البيان (١/ ٣٧٩) .
(٤) أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، وهذا الإسناد هو سلسلة الكذب ، انظر : الفتح (٨/ ٢٠٧) ، الإصابة (٣/ ١٠) .

في رجل يقال له : نبهان التمار [1] ، ألا تدل تلك الروايتين على أنَّ للقول بتكرار النزول وجهاً سائغا هنا ؟ .

الجواب : أنَّ هاتين الروايتين ضعيفتان كما هو موضح في تخريجهما ، وإذا ضعفت الرواية سقط الاحتجاج بها ، ولا ما نع على فرض ثبوتهما أن يُحملا على تعدد الأسباب ، والفرق واضح لدى أهل العلم بين القول بتعدد الأسباب وبين تعدد النزول .

ولعل مما يحتاج إلى التنبيه في هذا المقام أيضا أنَّ القول بتعدد الأسباب تحكمه ضوابط وقرائن ، وليس باباً مفتوحا لجميع الروايات المتعارضة في أسباب النزول ، وإلاّ للزم من ذلك إدخال كثير من الروايات في مجال تعدد الأسباب ، ولم يقل به أحد .

---

(١) أورده مقاتل بن سليمان في تفسيره (٢/ ٢٦٩) وقد ضعف الحافظ ابن حجر قصة نزول الآية فيه ، انظر : الإصابة (٣/ ٥٢٠) .

المطلب الثالث : في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [النّحل] .

هذه الآيات الثلاث من الآيات العويصة فيما يتعلق بمسألة تكرار النزول ، ذلك أنَّ كل فريق من المثبتين والمانعين له حجة قوية فيما ذهب إليه حتى يخيل للناظر في بادئ الأمر أنَّ كلا من الفريقين على حظ من الصواب .

وقبل الخوض في الحجج والمناقشة يَحْسُنُ بنا أن نشير إلى سبب الخلاف ليكون لدى القارئ صورة واضحة في المسألة .

سبب الخلاف في هذه الآيات :

يكاد سبب الخلاف في هذه الآيات ينحصر في أمرين :

الأمر الأول : اختلاف أهل العلم في مدنية أو مكية هذه الآيات ، بمعنى هل هذه الآيات مستثنيات من مكية سورة النحل أو أنهن مكيات تبعاً للسورة ؟ .

الأمر الثاني : ورد في سبب نزول هذه الآية حديثان متعارضان ، أحدهما : حديث أبي بن كعب وفيه التصريح بنزول الآيات يوم الفتح ، ولفظه :«لما كان يوم أحد قتل من الأنصار أربعة وستون رجلاً ، ومن

المهاجرين ستة ، فقال أصحاب رسول الله ﷺ : لئن كان يوم مثل هذا من المشركين لَنَرْبِيَنَّ عليهم ، فلما كان يوم الفتح قال رجل لا يُعرف : لا قريش بعد اليوم ، فنادى منادي رسول الله ﷺ : أمن الأسود والأبيض إلا فلاناً وفلانا ناساً سمَّاهم ، فأنزل الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [النحل] فقال رسول الله ﷺ : نصبر ولا نعاقب»(١) .

وثانيهما : حديث أبي هريرة وفيه التنصيص على نزول الآيات عقب غزوة أحد ، ولفظه :«أنَّ رسول الله ﷺ وقف على حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه حين استشهد ، فنظر إلى منظر لم ينظر إلى منظر أوجع للقلب منه ، أو أوجع لقلبه منه ، فنظر إليه وقد مثِّل به ، فقال : رحمة الله عليك ، إن كنت ما علمت لوصولاً للرحم ، فعولا للخيرات ، والله لولا حزن من بعدك عليك لسرني أن أتركك حتى يحشرك الله من بطون السباع -أو كلمة نحوها - ، أما والله على ذلك لأمثلنَّ بسبعين كمثلك ، فنزل جبريل عليه السلام على محمد ﷺ بهذه السورة ، وقرأ ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه وحسَّنه برقم (٣١٢٩) ، والنسائي في تفسيره (١/ ٦٤٠) برقم (٢٩٩) ، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٣٩- ٢٤٠) برقم (٤٨٧) ، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٥٩) وصححه ووافقه الذهبي ، والبيهقي في دلائل النبوة (٣/ ٢٨٩) كلهم من طريق الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب .

﴿فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل : ١٢٦] إلى آخر الآية ، فكفَّر رسول الله ﷺ وأمسك عن ذلك» [(١)] .

يضاف إلى ذلك ما ورد من روايات بأنَّ سورة النحل كلها مكية[(٢)] ، لذا قال ابن الحصار : «ويجمع بأنَّها نزلت أولاً بمكة قبل الهجرة مع السورة ؛ لأنها مكية ، ثم ثانياً بأحد ، ثم ثالثاً يوم الفتح تذكيراً من الله لعباده» [(٣)] .

وهكذا يجد القارئ شيئاً من الحيرة في أيِّ رواية يعتمد بين تلك الروايات ؟ وكيف يمكن توفيقها مع اختلاف أسبابها وتواريخها ؟ .

وبعد عرض سبب الخلاف في هذه الآيات آن الأوان أن نذكر أقوال

---

(١) أخرجه البزار في مسنده انظر : كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة (٢/ ٣٢٦-٣٢٧) برقم (١٧٩٥) ، والطبراني في المعجم الكبير (٣/ ١٤٣) برقم (٢٩٣٧) ، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٩٧) ، والبيهقي في الدلائل (٣/ ٢٨٨) كلهم من طريق صالح المري عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن أبي هريرة .
وضعفه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٦١٤) فقال بعد أن أورد رواية البزار : «وهذا إسناد فيه ضعف ؛ لأنَّ صالحاً هو ابن بشير المرِّي ضعيف عند الإئمة ، قال البخاري : هو منكر الحديث» .
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ١١٩) : «رواه البزار والطبراني ، وفيه صالح بن بشير المري وهو ضعيف» .

(٢) انظر : زاد المسير (٤/ ٤٢٥) ، وتفسير الرازي (٢٠/ ١٤٢-١٤٣) ، وروح المعاني (١٤/ ٨٩) ، ومحاسن التأويل (١٠/ ١٨٠) ، والتحرير والتنوير (١٤/ ٣٣٥) .

(٣) الإتقان (١/ ١٠٧) وانظر : لباب النقول (ص :١٧٨) .

أهل العلم فيما يتعلق بتكرر النزول وعدمه فإليكها ، أما أقوالهم في مكيتها أو مدنيتها فالمقام ليس مقام بسط تلك الأقوال ؛ إذ قد كتب في ذلك دراسات عرضت تلك الأقوال باستفاضة ويمكن الرجوع إليها[١] .

الأقوال :

القول الأول : يرى أصحاب هذا القول أنَّ هذه الآيات تكرر نزولها ، فمنهم من جعل التكرار مرتين ، ومنهم من جعله ثلاث مرات .

وممن ذهب إلى هذا القول ابن الحصار[٢] ، والسيوطي[٣] ، ومال إليه من المعاصرين ابن عاشور في تفسيره[٤] ، والزرقاني[٥] ، والدكتور صبحي الصالح[٦] ، وأبو شهبة[٧] ، والشيخ محمد الزفزاف[٨] .

القول الثاني : أنَّ القول بتكرر النزول هنا مجرد دعوى لا تستند إلى دليل مقنع وحجة واضحة ، وممن يرى هذا القول منكرو مسألة تكرار النزول مطلقاً .

وفيما يلي عرض أدلة الفريقين بإيجاز :

---

(١) انظر : المكي والمدني في القرآن الكريم لكاتب هذه السطور (٢/ ٨٣٠- ٨٤١) .
(٢) نقله عنه السيوطي في الإتقان (١/ ١٠٧) .
(٣) المصدر السابق : (١/ ١٠٧) .
(٤) انظر : تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور (١٤/ ٣٣٥) .
(٥) انظر : مناهل العرفان للزرقاني (ص :١٢٠) .
(٦) انظر : مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (ص :١٤٤) .
(٧) انظر : المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة (ص :١٥١) .
(٨) انظر : التعريف بالقرآن والحديث للزفزاف(ص :٧٣) .

دليل القول الأول :

خلاصة حجة هذا القول هو أنَّ الروايات المتعارضة في سبب نزول هذه الآيات روايات صحيحة ، ولا يمكن الجمع بينها ، فلا مندوحة إذاً من أن يقال : بتكرر نزولها .

يقول أبو شهبة – رحمه الله – في توضيح هذا الأمر :«فالأولى تفيد أنَّ الآيات نزلت عقب أحد ، والثانية تفيد أنها نزلت يوم الفتح ، وبين أحد والفتح حوالي خمس سنين ، فيبعد نزول الآيات عقبهما مع التباعد في الزمن ، وإذاً فلا مناص من القول بتعدد النزول ، مرة يوم أحد ، ومرة يوم الفتح . . .» [1] .

ويقول الدكتور صبحي الصالح :«لا يمكننا هنا الجمع بين الروايتين – يعني رواية غزوة أحد ورواية فتح مكة – لتباعد الزمن بين الحادثتين ، فإحداهما متعلقة بغزوة أحد ، والأخرى بفتح مكة ، وبينهما بضع سنين ، فلا بد لنا من القول بتعدد نزول الآيات» [2] .

---

(١) المدخل لأبي شهبة (ص :١٥١) .

(٢) مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح(ص :١٤٤) .

أدلة القول الثاني ومناقشتهم للمجيزين بتكرر نزول هذه الآيات :

سأورد هنا أدلة المنكرين للقول بتكرر نزول خواتيم سورة النحل ، ومنعاً للتكرار أذكر في ثناياها مناقشة المخالف ، ومنها :

أولاً : أنَّ القول بتكرر النزول لا مسوغ له هنا ؛ إذ يمكن الترجيح بين الروايات المتعارضة ، فهي «ليست في درجة سواء ، والأخذ بأرجحها أولى من القول بتعدد النزول وتكرره» (١) .

ثانياً : أنَّ صحة استثناء هذه الآيات من سورتها المكية لدليل واضح على أن لا ثمة تكرار ، قال ابن عطية : «أطبق أهل التفسير أنَّ هذه الآية مدنية نزلت في شأن التمثيل بحمزة في يوم أحد ، ووقع ذلك في صحيح البخاري وفي كتاب السير» (٢) .

ويقول الدكتور الشايع مشيراً إلى هذا التوجيه : «فصار بهذا مناص سائغ ، وترجيح صائب للقول بعدم تكرر النزول ، لا كما قال الزرقاني - رحمه الله - من أنَّه لا مناص من القول بتعدد النزول» (٣) .

---

(١) مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص :٩١) .
(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (١٠/ ٢٥١) .
(٣) نزول القرآن الكريم (ص :١٠٥) .

القول الراجح :

يبدو لمن أمعن النظر في أدلة الفريقين أنهما يتفقان في صحة استثناء هذه الآيات من سورتها المكية ، وبناء على ذلك فإنَّ منكري تكرر نزولها يرون أن لا حاجة تستدعي القول بالتكرار ، ولكن خفي عليهم - في نظري - أنَّ الإطلاق الوارد عن بعض الصحابة بأنَّ سورة النحل كلها مكية قد ورد في بعض طرقه بأسانيد صحيحة كطريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وعليه تكون هذه الآيات مكيات اعتماداً على ذلك (١) .

فنحن إذاً أمام أدلة صحيحة يصعب الترجيح بينها ، نعم ، يمكن أن نقوم بالترجيح بين روايات أسباب النزول الدالة على مدنية الآيات على ضوء منهج النقد الحديثي ، فحديث أبي حسَّنه الإمام الترمذي (٢) ، وصححه ابن حبان (٣) ، والحاكم ، ووافقه الذهبي (٤) .

ومن المعاصرين قال عنه الشيخ الألباني : «حسن صحيح الإسناد» (٥) .

---

(١) انظر : زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (٤/ ٤٢٥) ، والدر المنثور (٥/ ١٠٧) ، وروح المعاني (١٤/ ٨٩) .

(٢) انظر : سنن الترمذي (ص :٤٩٧) .

(٣) انظر : الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (ص :٢٤٠) .

(٤) انظر : المستدرك مع التلخيص (٢/ ٣٥٩) .

(٥) صحيح سنن الترمذي (٣/ ٦٧) برقم (٢٥٠١) .

وأما حديث أبي هريرة فضعفه الحافظ ابن كثير في تفسيره [١] ، والهيثمي [٢] ، والحافظ ابن حجر [٣] ، وفي إسناده صالح بن بشير المرِّي ، وقد ضعفه غير واحد من نقاد الحديث [٤] .

وهكذا يظهر لنا أنَّ الروايات الدالة على مدنية الآيات منها ما هو ضعيف يسقط أمام الروايات الصحيحة .

وجملة القول : أنني أجد في هذه الآيات نموذجاً لما تكرر نزوله ؛ وذلك لصحة بعض الروايات الدالة على أنَّ سورة النحل كلها مكية من جهة ، ولصحة بعض الروايات الدالة على استثناء الآيات الثلاث الأخيرة من جهة ثانية .

ولعله في هذا المقام يحسن ذكر قول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - :«وربما كان في الآية الكريمة أقوال كلها حق ، وكل واحد منها يشهد له قرآن ، فإنا نذكرها ونذكر القرآن الدال عليها من غير تعرض لترجيح بعضها ، لأنَّ كل واحد منها صحيح» [٥] .

---

(١) انظر : تفسير ابن كثير (٢/ ٦١٤) .
(٢) انظر : مجمع الزوائد (٦/ ١١٩) .
(٣) انظر : الفتح (٧/ ٤٣٠) .
(٤) ينظر : التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٧٣) ، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (٢/ ٢٨٩) .
(٥) أضواء البيان (١/ ٨٦) .

المطلب الرابع :في قوله تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [الإسراء] .

اختلف العلماء في القول بتكرر نزول هذه الآية إلى فريقين :

الفريق الأول : يرى أنَّ هذه الآية تكرر نزولها ، تارة بمكة وتارة بالمدينة ، ومن هؤلاء الإمام الذهبي (١) ، والحافظ ابن كثير (٢) ، والزركشي (٣) ، والحافظ ابن حجر (٤) ، والسيوطي (٥) ، والقسطلاني (٦) ، وجمع من المعاصرين (٧) .

الفريق الثاني : ذهب إلى أنَّ هذه الآية لم تنزل إلا مرة واحدة ، ولكنَّهم يختلفون في مكيتها أو مدنيتها .

وللمزيد من التوضيح نذكر الروايتين المتعارضتين في سبب نزول هذه الآية ؛ إذ هما منشأ الخلاف في المسألة .

---

(١) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي – السيرة النبوية – (ص :٢١٣) .
(٢) انظر : تفسير ابن كثير (٣/ ٦٤) ، والبداية والنهاية له (٣/ ٥١) .
(٣) انظر : البرهان للزركشي (١/ ٢٩) .
(٤) انظر : الفتح (٨/ ٢٥٣) .
(٥) انظر : الإتقان (١/ ٤٦) .
(٦) راجع : المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني (٢/ ٢٣٣) .
(٧) ينظر : علوم القرآن الكريم للدكتور نور الدين عتر (ص :٥١) ، والصحيح المسند من أسباب النزول للشيخ مقبل الوادعي – رحمه الله – ، ودراسات في علوم القرآن للدكتور أمير عبد العزيز (ص :٨٣) .

الرواية الأولى :

في صحيح البخاري عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال :«بينا أنا مع النبي ﷺ في حرث – وهو متكئ على عسيب – إذ مرَّ اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ، فقال : ما رابكم إليه ؟ وقال بعضهم لا يستقبلكم بشيء تكرهونه ، فقالوا : سلوه ، فسألوه عن الروح ، فأمسك النبي ﷺ فلم يردّ عليهم شيئاً ، فعلمت أنه يوحى إليه ، فقمت مقامي ، فلما نزل الوحي قال :﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [الإسراء][1] .

وفي رواية كتاب الاعتصام فيها تصريح بأنَّ هذا الحرث كان بالمدينة ،«كنت مع النبي ﷺ في حرث بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب . . .»[2] .

الرواية الثانية :

في سنن الترمذي عن ابن عباس قال :«قالت قريش ليهود : أعطونا شيئاً نسأل عنه هذا الرجل ، فقال : سلوه عن الروح ، فسألوه عن الروح ، فأنزل الله تعالى :﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [الإسراء] قالوا : أوتينا علماً كثيرا ،

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح (٨/ ٢٥٣) برقم (٤٧٢١) كتاب التفسير باب (ويسالونك عن الروح) .

(١) المصدر السابق (٣١/ ٢٧٩) برقم (٧٢٩٧) كتاب الاعتصام .

أوتينا التوراة ، ومن أوتي التوراة فقد أوتي خيراً كثيرا ، فأنزلت :﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ ﴾ إلى آخر الآية [١] .

نلاحظ هنا أنَّ للآية سببين مختلفين ، فرواية ابن مسعود تذكر أنَّ الحادثة وقعت مع اليهود بالمدينة ، ورواية ابن عباس تشير إلى أنَّ الآية نزلت بمكة بسبب سؤال كفار قريش .

قال أبو حيان :«والظاهر من حديث ابن مسعود أنَّ الآية مدنية ، ومن سؤال قريش أنها مكية» [٢] .

وقال الآلوسي :«والآية على هذا وما قبله مكية ،وعلى خبر الصحيحين مدنية ، وجمع بعضهم بين ذلك بأنَّ الآية نزلت مرتين فتدبر» [٣] .

والآن آن الأوان أن نعرض أدلة كل فريق .

---

(١) سنن الترمذي برقم (٣١٤٠) وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .
والحديث أخرجه النسائي في تفسيره (٢/ ٢٨) برقم (٣٣٤) ، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ٣٠١) برقم (٩٩) ، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٨٦٣) برقم (٤٠٣) ، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٣١) وصححه ووافقه الذهبي .
قال الذهبي بعد أن أورد هذا الحديث في تاريخ الإسلام – السيرة النبوية – (ص :٢١٢) : ((وهذا إسناد صحيح)) .
وقال الحافظ ابن حجر : ((رجاله – أي الترمذي – رجال مسلم)) الفتح (٨/ ٢٥٣) .
وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٦٩) برقم (٢٥١٠) .

(٢) البحر المحيط لأبي حيان (٧/ ١٠٦) .

(٣) روح المعاني (١٥/ ١٥٣) .

أدلة الفريقين :

- دليل الفريق الأول القائلين بتكرر نزول الآية :

احتج القائلون بتكرر نزول هذه الآية بأنَّ الروايتين اللتين وردتا في سبب نزول الآية صحيحتان ، ولا يمكن الجمع بينهما لتباعد الزمن واختلاف المكان ، وقد قامت القرائن الدالة على أنَّ النزول قد تكرر ؛ لذا يصار إلى هذا القول كوجه من وجوه الجمع ، وهو أولى من الترجيح .

قال الحافظ ابن حجر : «ويمكن الجمع بأن يتعدد النزول بحمل سكوته في المرة الثانية على توقع مزيد بيان في ذلك» [(١)] .

ويقول الدكتور عصام : «ونحن نرى أنَّ الجمع بينهما والقول بتعدد نزول الآية أولى من الترجيح ؛ لأنَّ رد رواية صحيحة دون مسوغ صحيح فيه حرج كبير ، أما القول بنزول الآية مرتين فهو سائغ» [(٢)] .

- أدلة الفريق الثاني المانعين بتكرر نزول الآية :

- استدل الفريق الثاني وهم المانعون بتكرر نزول الآية بما يأتي :

الدليل الأول : ليس هناك ما يبرر القول بتكرر النزول هنا ؛ إذ يمكن أن ترجح رواية البخاري ، وذلك لسببين :

السبب الأول : أنَّها في الصحيح ، وعلى هذا فهي أصح من غيرها بلا شك .

---

(١) الفتح (٨/ ٢٥٣) .

(٢) أسباب النزول وأثرها في التفسير (ص :٦٥) .

السبب الثاني : أنَّ راوي حديث البخاري هو ابن مسعود ، وقد حضر القصة بخلاف ابن عباس ، ومن قواعد الترجيح المقررة لدى أهل العلم أنَّ خبر صاحب الواقعة المروية مقدم على خبر غيره ؛ لأنه أعرف بالحال من غيره (١) .

قال السيوطي بعد أن أورد الروايتين : «ورجّح بأنَّ ما رواه البخاري أصح من غيره ، وبأنَّ ابن مسعود كان حاضر القصة» (٢) .

وقال أيضا : «ويُرَجِّح ما في الصحيح بأنَّ راويه حاضر القصة بخلاف ابن عباس» (٣) .

الدليل الثاني : يمكن أن لا يكون هناك داع للقول بالتكرار إذا أخذنا الرأي القائل بأنَّ سورة الإسراء كلها مكية دون استثناء آية منها .

قال الآلوسي : «وهي كما أخرج ابن مردويه عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله تعالى عنهم مكية ، وكونها كذلك بتمامها قول الجمهور» (٤) .

وقد حكى الفيروز آبادي والبقاعي الإجماع على ذلك (٥) .

---

(١) انظر هذه القاعدة في : التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني (٣/ ٢٠٧) ، إرشاد الفحول للشوكاني (ص :٢٧٧) .

(٢) الإتقان (١/ ١٠٥) .

(٣) لباب النقول (ص :١٤٠) .

(٤) روح المعاني (١٥/ ٢) .

(٥) انظر : بصائر ذوي التمييز (١/ ٢٨٨) ، ومصاعد النظر للإشراف على مقاصد=

الترجيح :

بعد الموازنة بين أدلة الفريقين ترجح لدى الباحث أنَّ القول بتكرار النزول في هذه الآية هو الأصوب ، وذلك لما يلي :

أولاً : أنَّ في هذا القول جمعاً بين الأدلـة الصحيحة التي ظاهرها التعارض ، وكما هو مقرر في القواعد الأصولية أنَّ إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما [١] .

قال الحافظ ابن حجر :«لا يعدل للترجيح مع ظهور الجمع وصحة الطرق» [٢] .

ثانياً : من لوازم ترجيح رواية ابن مسعود هنا إسقاط رواية صحيحة دون مسوغ ، فهل الهروب من عتبة القول بتكرار النزول يؤدي إلى إسقاط رواية صححها جمع من نقاد أهل العلم [٣] .

قال الحافظ ابن كثير مشيراً إلى ما في هذا القول من التعسف :«ومن قال إنها إنما نزلت بالمدينة واستثناها من سورة سبحان ففي قوله نظر» [٤] .

= السور للبقاعي (٢/ ٢٢٨) .

(١) انظر هذه القاعدة في : الرسالة للشافعي (ص :٣٤١) ، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للأسنوي (٤/ ٤٤٩-٤٥٠) ، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي أيضا (ص :١٥١) .

(٢) الفتح (٨/ ٤٥٦) .

(٣) هي رواية الترمذي عن بن عباس .

(٤) البداية والنهاية (٣/ ٥١) .

ولعلي أضيف هنا العبارة التالية : وكذلك من قال : إنها نزلت بمكة ونفى نزولها بالمدينة ففي قوله نظر أيضا ، وذلك لما تدل عليه رواية ابن مسعود في صحيح البخاري .

بقي أن نجيب في هذا المقام على سؤال يمكن أن يطرح وهو : إذا كان العلماء يرجحون بين الروايات المقبولة بزيادة الصحة على ضوء أوجه الترجيح المعتمدة ، فلم لا نقدم هنا رواية ابن مسعود التي هي أصح من رواية ابن عباس ؟ .

الجواب : أنَّ الترجيح بين روايات أسباب النزول له خصوصيته [1] ، ففي الوقت الذي نتأمل سند الرواية ، كذلك نتأمل صيغة سبب النزول والملابسات التي تحيط بالرواية ، فكم من رواية واردة في الصحيحين عارضها غيرها من الصحيح ، وقدم غير رواية الصحيحين لملابسات ومرجحات خارجية أحاطت بالرواية .

وإذا لاحظنا الآية التي نحن بصدد الحديث عنها نجد أنَّ رواية الترمذي عن ابن عباس أكثر تصريحا في سببية النزول من رواية البخاري عن ابن مسعود ، فقد اختلفت صيغة السببية في رواية ابن مسعود ، ففي إحدى الروايات :« . . . فعلمت أنه يوحى إليه ، فقمت مقامي ، فلما نزل الوحي قال ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم

(١) ومن تلك الخصوصيات أنَّ الأصوليين يذكرون في مباحث التعارض والترجيح إمكانية النسخ قبل الترجيح ، ومعلوم أنَّ النسخ لا يدخل أسباب النزول ؛ لأنَّها أخبار ، والنسخ لا يأتي على الأخبار أبداً .

مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [الإسراء][1] .

وفي رواية أخرى : « . . . فظننت أنه يوحى إليه ، فقال : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾[2] .

وفي رواية ثالثة بالقول المجرد[3] .

وهكذا نجد أنَّ المرجحات قد تزاحمت هنا مما يجعل المرء يقطع في مثل هذه الحالة أنَّ قرائن تكرر النزول قد توفرت ؛ ولهذا نجد أنَّ الحافظ ابن حجر حكم بالقول بتكرر النزول في هذه الآية ، وهو القائل : الأصل عدم تكرر النزول[4] ، وبين يديه رواية البخاري عن ابن مسعود ، وما ذلك إلا أنَّ ثمة قرائن وضوابط تدفع العالم إلى القول بذلك .

---

(١) الفتح : (٨/ ٢٥٣) .

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٤٤٠) .

(٣) المصدر السابق (١٣/ ٢٧٩) .

(٤) المصدر السابق (٨/ ٣٧٧) .

المطلب الخامس : قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِى بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [الروم : ١ - ٤] .

يرى الألوسي - رحمه الله - أنَّ هذه الآيات تكرر نزولها ، ومن كلامه :«وقرأ علي كرم الله وجهه[1] وابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدري والحسن ومعاوية بن قرة«غَلبت الروم» على البناء للفاعل ، و«سيُغلبون» على البناء للمفعول ، . . . ووفق بين القراءتين بأنَّ الآية نزلت مرتين ، مرة بمكة على قراءة الجمهور ، ومرة يوم بدر كما رواه الترمذي وحسَّنه عن أبي سعيد على هذه القراءة»[2] .

ويبدو من كلام الألوسي أنَّه يبرر القول بالتكرار من أجل التوجيه والتوفيق بين القراءتين ، ويمكن أن يناقش على قوله بما يلي :

أولاً : أنَّ القراءة التي نسبها إلى بعض الصحابة ليست متواترة ، ومما هو معلوم في قواعد الترجيح بين أقوال المفسرين أنَّ القراءتين إن لم يمكن حملهما على معنى واحد تقدم المتواترة على غيرها[3] .

---

(١) تخصيص علي بن أبي طالب رضي الله عنه بلفظ«كرم الله وجهه» أو«عليه السلام» من غلو الشيعة فيه ، وهو أمر لا ينبغي ، بل المشروع أن يقال في حقه وحق غيره من الصحابة :«رضي الله عنه» .

(٢) روح المعاني للألوسي (٢١/ ١٩) .

(٣) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين الحربي (١/ ١٠٤- ١٠٥) .

ثانياً : أنَّ الرواية التي اعتمدها وهي رواية أبي سعيد الخدري عند الترمذي[1] الدالة على نزول الآيات يوم بدر يمكن توجيهها أنها مما تأخر حكمه عن نزوله ، ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [القمر] .

ففي تفسير عبد الرزاق الصنعاني عن معمر عن قتادة ، وعن أيوب عن عكرمة أنَّ عمر قال : «لما نزلت ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾ ﴾ قلت : أيّ جمع يهزم ؟ فلما كان يوم بدر رأيت النبي ﷺ يثب في الدرع وهو يقول : ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾ ﴾»[2] .

فعمر بن الخطاب رضي الله عنه استشكل بأية مكية تتحدث عن جمع يهزم ، ولكن زال إشكاله عند ما رأى النبي ﷺ يقرأ هذه الآية يوم بدر .

ثالثاً : حكى بعض المفسرين الإجماع بأنَّ سورة الروم كلها مكية دون استثناء آية منها ، منهم ابن عطية [3] ، وابن الجوزي [4] ، والقرطبي [5] ، وابن عاشور [6] .

---

(١) انظر : جامع الترمذي برقم (٣١٩٢) وقال : «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» .

(٢) تفسير عبد الرزاق (٢/ ٢٥٩) .

(٣) انظر : المحرر الوجيز (١٢/ ٢٤١) .

(٤) انظر : زاد المسير (٦/ ٢٨٦) .

(٥) انظر : تفسير القرطبي (١٤/ ٣) .

(٦) انظر : التحرير والتنوير (٢١/ ٣٩) .

وبناءً على ما أوردناه من التوجيهات والتخريجات نطمئن أن لا داعي للقول بالتكرار هنا ، كما تبين بعد النظر والمناقشة أنَّ أدلة القائلين بالتكرار هنا لا تنهض للاستدلال في محل النزاع .

الخاتمة

بعد أن وفقني الله عز وجل لإتمام هذا البحث فإني قد خرجت ببعض النتائج والتوصيات المهمة :

النتائج :

أولاً : ينبغي تضييق دائرة القول بتكرار النزول ؛ لأنَّ الأصل عدم التكرر ، فلا يقبل إلا ما قامت الأدلة الصحيحة على إثباته ، ولم يمكن الجمع أو الترجيح ، وهذا هو القول الوسط الذي ترجح لدى الباحث .

ثانياً : أغلب دعاوى تكرار النزول تبرز عند تعدد روايات أسباب النزول وتعارضها ، أو عند الاختلاف في تحديد المكي والمدني سواء أكان سورة أم آية .

ثالثاً : تبين لي من خلال هذه الدراسة أنَّ مسألة تكرار النزول لم تخل من الهنات التي عرض لها من تكلم فيها ، ولعل جانباً مهما تمثَّل في إبداء الرأي بالنفي أو الإثبات دون تحري الدقة في جمع روايات أسباب النزول ونقدها .

رابعاً : يخطئ البعض عندما يجعلون تكرار النزول ملجأً يلجأ إليه عند عدم التوفيق بين روايات أسباب النزول .

خامساً : هناك سورتان قيل بتكرر نزولهما ، وهما الفاتحة والإخلاص ، وتبين بعد الدراسة وتمحيص الروايات ضعف القول بالتكرار .

سادساً : هناك خمسة مواضع بالنسبة للآيات قيل فيها بتكرار نزولها ، وقد ناقشها الباحث مناقشة مستفيضة رواية ودراية ، وخلص إلى أن موضعين من تلك المواضع ثبت فيهما القول بالتكرار ، أما بقية المواضع الثلاثة فإنَّ الباحث أورد توجيهات وتخريجات أهل العلم في دفع القول بالتكرار ، وردَّ الشبه والإشكالات التي وردت حول ذلك .

التوصيات :

أولاً : تبيَّن للباحث الحاجة الماسة إلى دراسة مباحث التفسير وعلوم القرآن مع علم الحديث وقواعده جنباً إلى جنب ؛ إذ لم يعد وارداً استيعاب المباحث الدقيقة لعلوم القرآن بعيداً عن قواعد أهل الحديث ، وإنَّ أيَّ محاولة تتجاهل هذه الحقيقة ستكون غير كافية وغير مجدية .

ثانياً : ضرورة تأصيل وتقعيد مسائل علوم القرآن ، ومراجعة بعض القواعد والأمثلة المضروبة لهذا الفن ؛ إذ أننا نلاحظ منذ القرن العاشر الهجري - أي عصر السيوطي - لم تشهد الساحة تجديداً في مسائله ، اللهم إلا ما كان من جهود ومحاولات فردية محدودة ، كما أنَّ هذا المسلك هو الطريق الأمثل لثبات العلوم ورسوخها في الأذهان ، ورحم الله الزركشي القائل :«إنَّ ضبط الأمور المنتشرة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها» (١) .

---

(١) المنثور في القواعد للزركشي(١/ ٦٥) .

ثالثاً : ضرورة الجهد الجماعي في مناقشة مسائل علوم القرآن من خلال حوارات مفتوحة على شكل ندوات أو مؤتمرات علمية أو ورش عمل ؛ إذ الجهود الفردية مهما بلغت من العناية فهي محدودة الانتشار ، ولا يقدر لها الاستجابة لمطالبها غالباً .

رابعاً : أهمية وضع منهج واضح المعالم في طريقة البحث في مسائل علوم القرآن ، وذلك للوصول إلى النتائج المنشودة بأيسر الطرق من جهة وأسوة بما جرى لبعض الفنون الأخرى من جهة أخرى [1] .

خامساً : أضم صوتي إلى الأصوات المنادية إلى إصدار مجلة علمية محكمة متخصصة بالدراسات القرآنية على غرار مجلة الدراسات اللغوية .

ولعل الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه التي أنشئت في رحاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض أو كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من أهم المؤسسات العلمية المرشحة لاحتضان مثل هذا العمل الجليل [2] .

---

(١) مما كتب في هذا المجال في الدراسات الإسلامية :
منهج البحث في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان .
منهج البحث في أصول الفقه للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان أيضا .
وفي مجال العلوم الاجتماعية : تصميم البحوث الاجتماعية للدكتور حسن الساعاتي .

(٢) كان هذا الكلام في أثناء إعداد البحث ، وصدر فيما بعد عدة مجلات محكّمة في الدراسات القرآنية ، منها :
- مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية ، تصدر عن مركز الدراسات=

سادساً : ينبغي التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالقرآن وعلومه لوضع معجم شامل للمصطلحات ذات الصلة بالقرآن وعلومه ، وضبط مفاهيم تلك المصطلحات ، ولا شك أنَّ هذا المشروع يستحق أن تنهض به مجموعة من الباحثين .

=والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بجدَّة ، ويشرف على المعهد الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدَّة .

- مجلة الدراسات القرآنية ، تصدر عن الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه .
- مجلة البحوث والدراسات القرآنية تصدر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

فهرس المصادر والمراجع

أولا : البحوث العلمية التي لم تنشر :

- أسباب النزول وأثرها في التفسير ، مقدم من الباحث عصام بن عبد المحسن الحميدان لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام١٤٠٦هـ .

ثانياً : المصادر المطبوعة :

١- الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) ، تحقيق مصطفى ذيب البغا ، نشر دار ابن كثير ، دمشق ، ط-١ ، ١٤٠٧هـ .

٢- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ، للأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي(ت٧٣٩هـ) ، حققه شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط-١ ، ١٤٠٨هـ .

٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، نشر دار المعرفة ، بيروت .

٤- أسباب النزول ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨هـ) ، تحقيق عصام الحميدان ، نشر دار الإصلاح ، الدمام ، ط-٢ ، ١٤١٢هـ .

٥- الأسماء والصفات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي

(ت٤٥٨هـ) ، حققه وخرَّج أحاديثه عبد الله بن محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي للتوزيع ، جدة ، ط-١ ، ١٤١٣هـ .

٦- الإصابة في تمييز الصحابة ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، نشر دار الفكر ، بيروت ، ط-١ ، ١٣٢٨هـ .

٧- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ) ، نشر عالم الكتب ، بيروت .

٨- إعراب القراءات السبع وعللها ، لحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ .

٩- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف بن علي الشهير بأبي حيان (ت٧٤٥هـ) ، نشر دار الفكر ، بيروت .

١٠- البداية والنهاية ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ) ، حققه د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر ، نشر دار هجر للنشر والتوزيع ، ط-١ ، ١٤١٧هـ .

١١ - البرهان في علوم القرآن ،لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ) ، حققه د/ يوسف المرعشلي وزميلاه ، نشر دار المعرفة ، بيروت ،ط-١ ، ١٤١٠هـ .

١٢- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٣- تأويل مشكل القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، نشر المكتبة العلمية ، بيروت ، ط-٣ ، ١٤٠١هـ .

١٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق عمر عبد السلام تذمري ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط-١ ، ١٤٠٧هـ .

١٥- التاريخ الكبير ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٦- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان ، للشيخ طاهر الجزائري ، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب .

١٧- التحبير في علم التفسير ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق د/ فتحي عبد القادر فريد ، نشر دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ط-١ ، ١٤٠٢هـ .

١٨- التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) ، نشر

الدار التونسية للنشر، دون ذكر تاريخ الطبعة .

١٩- تخريج الفروع على الأصول، لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني (ت٦٥٦هـ)، تحقيق د/ محمد أديب الصالح، مؤسسة الرسالة، ط-٢، ١٣٩٨هـ .

٢٠- التعريف بالقرآن والحديث، للشيخ محمد الزفزاف، مكتبة الفلاح، الكويت، ط-٣، ١٣٩٩هـ .

٢١- تفسير القرآن، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق د/ مصطفى مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ط-١، ١٤١٠هـ .

٢٢- تفسير القرآن الحكيم، للشيخ محمد رشيد رضا (ت١٣٥٤هـ)، نشر دار الفكر، بيروت .

٢٣- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط-٢، ١٤٠٨هـ .

٢٤- تفسير مقاتل بن سليمان، لمقاتل بن سليمان البلخي (ت١٥٠هـ)، حققه د/ عبد الله شحاتة، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة .

٢٥- تفسير النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق صبري الشافعي وسيد الجليسي، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط-١، ١٤١٠هـ .

٢٦- تقريب التهذيب ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، نشر دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ .

٢٧- التمهيد في أصول الفقه ، لمحفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبلي (ت٥١٠هـ) ، تحقيق د/ مفيد أبو عمشة ، ود/ محمد علي إبراهيم ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط-١ ، ١٤٠٦هـ .

٢٨- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت٧٧٢هـ) ، تحقيق د/ محمد حسن هيتو ، ط-٤ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ .

٢٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ،لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(ت٤٦٣هـ) ،تحقيق مجموعة من الباحثين ،نشر وزارة الأوقاف بالمملكةالمغربية .

٣٠- تنقيح الوسيط في علم التجويد ، د/ محمد خالد منصور ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، ط-٢ ، ١٤٢١هـ .

٣١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ،تحقيق د/ عبد الله التركي ،نشر دار هجر للطباعة والتوزيع ،ط-١ ، ١٤٢٢هـ .

٣٢- الجامع الصحيح ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ) ، نشر بيت الأفكار الدولية ، ٢٠٠٤م .

٣٣- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، نشر دار الفكر ، بيروت .

٣٤- جمال القراء وكمال الإقـراء ، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق د/ علي حسين البواب ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط-١ ، ١٤٠٨هـ .

٣٥- حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية ، للدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ ، دار النشر الدولي الرياض ، ط-١ ، ١٤١٢هـ .

٣٦- دراسات في علوم القرآن الكريم ، للدكتور أمير عبد العزيز ، مؤسسة الرسالة ، ط-١ ، ١٤٠٣هـ .

٣٧- الـدر المنثور في التفسير بالمأثور ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، نشر دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط-١ ، ١٤٠٣هـ .

٣٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ،لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، حققه محمد سيد جاد الحق ، نشر دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ط-٢ ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م .

٣٩- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) ، خرَّج أحاديثه وعلق عليه د/ عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط-١ ، ١٤٠٥هـ .

٤٠- الرسالة ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، دون ذكر تاريخ الطبعة .

٤١- رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ) ، نشر المكتبة المكية ، ١٤٢٣هـ .

٤٢- الروح ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ) ، تحقيق بسام العموش ، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط-١ ، ١٤٠٦هـ .

٤٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمود الألوسي (ت١٢٧٠هـ) ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٤- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، ط-١ ، ١٣٨٤هـ .

٤٥- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ) ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت ، ومكتبة المعارف بالرياض .

٤٦- السنة ، لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ) ، حققه د/ محمد سعيد القحطاني ، دار عالم الكتب ، ١٤١٦هـ .

٤٧- سنن النسائي ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) ، نشر بيت الأفكار الدولية ، ٢٠٠٤م .

٤٨- شرح مشكل الآثار . لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، نشر مؤسسة الرسالة ،ط-١ ، ١٤١٥هـ .

٤٩- شعب الإيمان ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) ، حققه محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط-١ ، ١٤١٠هـ .

٥٠ - الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط-٢ ، ١٣٩٩هـ .

٥١- صحيح سنن الترمذي ، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ) ،نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط-١ ، ١٤٠٨هـ .

٥٢- صحيح سنن النسائي ، لمحمد بن ناصر الدين الألباني ، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط-١ ، ١٤٠٩هـ .

٥٣- صحيح مسلم ،لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ) ، رقمه محمد فؤاد عبد الباقي ،نشر دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ،١٣٧٠هـ .

٥٤- الصحيح المسند من أسباب النزول ،للشيخ مقبل بن هادي الوادعي (ت١٤٢٢هـ) ، نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، ط-٤ ، ١٤١٠هـ .

٥٥- طبقات المفسرين ، لشمس الدين محمد بن علي الداودي (٩٤٥هـ) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٦- طبقات المفسرين ، لأحمد بن محمد الأدنوي ، من علماء القرن الحادي عشر الهجري ، حققه د/ سليمان بن صالح الخزي ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط-١ ، ١٤١٧هـ .

٥٧- العجاب في بيان الأسباب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، حققه د/ عبد الحكيم الأنيس ،دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط-١ ، ١٤١٨هـ .

٥٨- العظمة ،لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حبان الأصبهاني (ت٣٦٩هـ) ،حققه د/ رضاء الله بن إدريس المباركفوري ،دار العاصمة ، الرياض ، ط-١ ، ١٤٠٨هـ .

٥٩- علوم القرآن بين البرهان والإتقان ، د/ حازم حيدر ، نشر مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة ، ط-١ ، ١٤٢٠هـ .

٦٠- علوم القرآن الكريم ، د/ نور الدين عتر ، دار الخير ، دمشق ، ط-١ ، ١٤١٤هـ .

٦١- علوم القرآن الكريم ، للدكتور عبد المنعم النمر ، نشره بالاشتراك دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني ، ط-٢ ، ١٤٠٣هـ .

٦٢- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، نشر المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ .

٦٣- فصول في أصول التفسير ، للدكتور مساعد الطيار ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط-٣ ، ١٤٢٠هـ .

٦٤- فضائل القرآن ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق محمد بن إبراهيم البنا ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، ١٤٠٨هـ .

٦٥- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة ، لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس (ت٢٩٤هـ) ، حققه غزوة بدير ، دار الفكر ، دمشق ، ط-١ ، ١٤٠٨هـ .

٦٦- الفوز الكبير في أصول التفسير ، لحجة الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت١١٧٦هـ) ، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .

٦٧- قضايا في علوم القرآن تعين على فهمه ، للدكتور السيد أحمد

عبد الغفار ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط-١ ، ١٤٠٠هـ .

٦٨- الكامل في ضعفاء الرجال ، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) ، نشر دار الفكر ، بيروت ، ط-١ ، ١٤٠٤هـ .

٦٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، نشر دار المعرفة ، بيروت .

٧٠- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط-١ ، ١٣٩٩هـ .

٧١- لباب النقول في أسباب النزول ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ، نشر دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط-٤ ، ١٤٠٣هـ .

٧٢- مباحث في علوم القرآن ، لمناع القطان ، مؤسسة الرسالة ، ط-٢٤ ، ١٤١٤هـ .

٧٣- المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير ، تحقيق د/ أحمد الحوفي ، ود/ بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة .

٧٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) ، منشورات مؤسسة المعارف ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٧٥- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد قاسم وابنه محمد ، طبعة الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين .

٧٦- محاسن التأويل ، لمحمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ) ، دار الفكر ، بيروت .

٧٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ) ، نشر دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة ، ١٣٩٥هـ .

٧٨- المدخل لدراسة القرآن الكريم ، للدكتور محمد محمد أبي شهبة ، درا اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط-٣ ، ١٤٠٧هـ .

٧٩- المراسيل ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

٨٠ - المستدرك على الصحيحين ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .

٨١- المسند ، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزملاؤه ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٨٢- مسند البزار ، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت٢٩٢هـ) ،

حققه د/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، نشر مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .

٨٣- مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور ، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ) ، حققه د/ عبد السميع حسنين ، نشر مكتبة المعارف ، الرياض ، ط-١ ، ١٤٠٨هـ .

٨٤- مصطلحات علوم القرآن ، للدكتور سليمان القرعاوي ، دون ذكر بيانات الطبعة .

٨٥- معالم التنزيل ، لحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) ، تحقيق محمد عبد الله النمر ، وعثمان جمعة ضميرية ، وسليمان الحرش ، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٩هـ .

٨٦- المعجم الكبير ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ) ، حققه حمدي السلفي ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ط-٢ ، ١٤٠٥هـ .

٨٧- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، بيروت .

٨٨- مفاتيح الغيب ، لمحمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) ، نشر دار الفكر ، بيروت .

٨٩- المقدمات الأساسية في علوم القرآن ، عبد الله يوسف الجديع ،

نشر مركز البحوث الإسلامية ، ليدز ، بريطانيا ، ط-١ ، ١٤٢٢هـ .

٩٠- مقدمات في علم القراءات ، لمجموعة من أساتذة القراءات بالجامعة الأردنية ، نشر دار عمار ، الأردن ، ط-١ ، ١٤٢٢هـ .

٩١- مقدمة تفسير ابن النقيب ، لأبي عبد الله محمد بن سليمان الشهير بابن النقيب ، تحقيق د/ زكريا سعيد علي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط-١ ، ١٤١٥هـ .

٩٢- المكي والمدني في القرآن الكريم ، دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات ، من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الإسراء ، للدكتور عبد الرزاق حسين أحمد ، دار ابن عفان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط-١ ، ١٤٢٠هـ .

٩٣- مناهل العرفان في علوم القرآن ، لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت١٣٦٧هـ) ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .

٩٤- المنثور في القواعد ، لمحمد بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، حققه د/ تيسير فائق ، نشر وزارة الأوقاف الكويتية ، ط-١ ، ١٤٠٢هـ .

٩٥- الموافقات في أصول الشريعة ، لإبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، اعتنى بضبطه الشيخ محمد عبد الله دراز ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٥هـ .

٩٦- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ، لأحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ) ، تحقيق صالح الشامي ، نشر المكتب الإسلامي ، ط-١ ، ١٤١٢هـ .

٩٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق علي البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٢هـ .

٩٨- نزول القرآن الكريم ، للدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع ، لم يذكر فيه مكان الطبعة ، ط-١ ، ١٤١٨هـ .

٩٩- نظرات في القرآن ، للشيخ محمد الغزالي (ت١٤١٦هـ) ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ط-٤ ، ١٣٨٣هـ .

١٠٠- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط-١ ، ١٤١٥هـ .

١٠١- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت٧٧٢هـ) ، نشر عالم الكتب ، دون ذكر تاريخ الطبعة .

١٠٢- نور المَسْرى في تفسير آية الإسراء ،لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) ، تحقيق د/ علي البواب ، نشر مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٦هـ .

١٠٣- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ، لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ) ، تحقيق د/ محمد يعقوب التركستاني ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، ط-١ ، ١٤٢٣هـ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
التصدير..	٥
ملخص البحث	٨
المقدمة	٩
٩منهج البحث	١٨
الدراسات السابقة في الموضوع	٢٠
المبحث الأول: تعريف تكرار النزول لغة واصطلاحا............	٢٤
المبحث الثاني: أسباب القول بتكرار النزول..................	٣٠
المبحث الثالث: أقول أهل العلم في مسألة تكرار النزول........	٣٤
المطلب الأول: المثبتون لتكرار النزول وأدلتهم	٣٤
المطلب الثاني: المنكرون لتكرار النزول وأدلتهم	٣٦
المطلب الثالث: المتوسطون في المسألة	٣٩
المطلب الرابع: القول الراجح..............................	٤٠
المبحث الرابع : السور التي قيل فيها بكرار نزولها............	٤٥
المطلب الأول: سورة الفاتحة	٤٥
المطلب الثاني: سورة الإخلاص.............................	٤٩
المبحث الخامس: الآيات التي قيل بتكرار نزولها..............	٥٥
المطلب الأول: التوبة الآية ١١٣.............................	٥٥
المطلب الثاني: هود الآية ١١٤.............................	٦٢
المطلب الثالث: النحل ١٢٦-١٢٨............................	٦٦
المطلب الرابع: الإسراء ٨٥................................	٧٤
المطلب الخامس: الروم ١-٤................................	٨٢
الخاتمة	٨٥
النتائج	٨٥
التوصيات	٨٦
فهرس المصادر والمراجع..............................	٨٩
فهرس الموضوعات...................................	١٠٥

إصدارات

أسست عام ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م

الوعي الإسلامي

AL-Waei AL-islami

مجلة كويتية شهرية جامعة

- القدس في القلب والذاكرة.
- حقوق الإنسان في الإسلام.
- المجموعة القصصية الأولى للأطفال.
- الحوار مع الآخر.. المنطلقات والضوابط.
- النقد الذاتي.. رؤية نقدية إسلامية لواقع الصحوة الإسلامية.
- المرأة المعاصرة بين الواقع والطموح.
- الحج.. ولادة جديدة.
- الفنون الإسلامية.. تنوع حضاري فريد.
- لا إنكار في مسائل الاجتهاد.
- المجموعة الشعرية الأولى للأطفال.
- التجديد في التفسير.. نظرة في المفهوم والضوابط.
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام.
- موسوعة الأعمال الكاملة للإمام الخضر حسين.
- مقالات الشيخ محمد الغزالي في مجلة الوعي الإسلامي.
- مقالات الشيخ عبدالعزيز بن باز في مجلة الوعي الإسلامي.

- علماء وأعلام كتبوا في الوعي الإسلامي.

- براعم الإيمان.. نموذج رائد لصحافة الأطفال الإسلامية.

- الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة والرواة وأثره.

- الإعلام بمن زار الكويت من العلماء والأعلام.

- الحوالة.

- التحقيق في مسائل أصول الفقه التي اختلف النقل فيها عن الإمام مالك بن أنس.

- الأصول الاجتهادية التي يبنى عليها المذهب المالكي.

- الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة.

- التوفيق والسداد في مسألة التصويب والتخطئة في الاجتهاد.

- فقه المريض في الصيام.

- القسمة.

- أصول الفقه عند الصحابة - معالم في المنهج.

- السنن المتنوعة الواردة في موضع واحد في أحاديث العبادات.

- الإعلاء الإسلامي للعقل البشري (دراسة في الفلسفات والتيارات الإلحادية المعاصرة)

- ديوان الوعي.

- خطب ابن نباته.

- الإظهار في مقام الإضمار.

- مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم.

تم بحمد الله